

سلسلة رؤى معاصرة
٥

نفط المسلمين
آليات جديدة لسلاح قديم

محمد جمال عرفة

السنة الثانية - العدد الخامس - جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ - يونيه ٢٠٠٨م

المركز العربي
للدراسات الإنسانية



نفط المسلمين ..
آليات جديدة لسلاح قديم

محمد جمال عرفة

رئيس التحرير

م. حسن الرشيدي

hassan@arab-center.org

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من

الخليفة المأمون - مصر الجديدة

www.arab-center.org

mail: info@arab-center.org

هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ ٢٠٢+

فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ ٢٠٢+

نقال: ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ ٢+

رؤى معاصرة:

دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام «رؤى معاصرة» على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

تهتم «رؤى معاصرة» بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:

- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة: ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون ــ مصر الجديدة ــ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص.ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ــ العقيبة ١٣٠ ــ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ــ المنامة: ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ــ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ــ ص.ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص.ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ــ ٤٥٥٧٨١١ ــ ٤٥٥٧٨١٢ ــ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص.ب: ٢٩١٢٦ ــ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ــ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص.ب ١٣٦٨٣ ــ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص.ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ١٤٤١٦ / ٢٠٠٨م

ملخص الدراسة

لـو أحضرنا خريطةً للعالم الإسـلامي (أي لدول وتجمعات المسـلمين في كل مـكان بالعالم)، ثم أحضرنا خريطةً أخرى للعالم، وحدَّدنا عليها المناطق الغنية بالنفـط والغاز، وطابقنا الخريطتين على بعضهما البعض، فسـنجد تطابقًا غريبًا وقويًّا بين الاثنتين، وأن الله سبحانه وتعالى قد منح المسلمين -حتى ولو كانوا أقليةً في دولةٍ ما - ثروات بترولية ضخمة في أرضهم!

ولذلك عندما استخدم العرب المسلمون النفط كسلاح في عام ١٩٧٣م، أوجع هذا السـلاح القوى الاستعمارية الغربية، ما جعلهم يسـعون للسيطرة على هذا السلاح لاحقًا بأساليب مختلفة لمنع تكرار استعماله.

مع هذا فقد شـاءت الأقدار أن يتحول النفط لسـلعة اسـتراتيجية مؤثرة؛ ترهق الـدول الصناعيـة الغربية، ولم يفلحـوا في إضعاف أثـره، وزادت أهميته أكثر وأهمية امتلاك المسـلمين له عندما ارتفعت أسـعاره لتصـل إلى ١٠٠ ثم ١٥٠ دولارًا، وتقتـرب مـن ٢٠٠ دولار للبرميـل الواحد، ما فتح البـاب أمام تملك العرب والمسـلمين (أسـلحة) جديدة من وراء هذا النفط وعوائده المتصاعدة، وليس سـلاحًا واحدًا كما حدث عام ١٩٧٣م تصل لحد التحكم في المشـاريع الغربية!

يهتم البحث برصد هذه (الأسلحة) التي في أيدي المسلمين، وهي آليات جديدة لسلاح النفط القديم، والتي لم يستعملوها؛ بغرض لفت أنظار «أولي الأمر» لها، وتعظيم ما بأيديهم من وسائل ضغط وأسلحة سياسية لحماية مصالح المسلمين، فضلاً عن رصد تجارب فعلية لبيان أهمية سـلاح أموال النفط، وتناول ما يقوله الغرب عن هذه الأسلحة التي لا نعلم عنها شيئًا وهي في أيدينا.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

مع اتساع الصراعات في العالم الإسلامي، وتنامي موجة الصدام مع الغرب، بدأت تبرز ضرورة وأهمية أن يبحث العرب والمسلمون عن أسلحة جديدة يوازنون الضغوط الدولية عليهم بها، ويتصدون عن طريقها لحملات الضغط والترهيب وسياسات الغزوات العسكرية المسلحة لنهب ثروات المسلمين.

ولأن النفط هو أغلى هذه الموارد التي يعوم عليها باطن أراضي المسلمين، وباتت له أهمية سياسية واستراتيجية كبرى في عالم اليوم -خصوصًا مع ارتفاع أسعاره لأرقام فلكية طرقت باب الـ ١٠٠ دولار، وتضاعفت أربع مرات في ربع قرن- فقد فتح هذا التطور الباب للحديث عن كيفية استخدام هذا النفط كسلاح في المستقبل، ليس بمعنى «الحظر» أو «تخفيض الإنتاج» لإرباك الخطط الصناعية الغربية، ورفع الأسعار، وكبح جماح الانحياز الغربي للدولة الصهيونية، كما حدث في عام ١٩٧٣م، ولكن بمعاني وآليات أخرى جديدة، مثل الاستغلال الحسن لعوائد وفوائض النفط الضخمة الناتجة عن زيادة الأسعار، وتصنيع النفط، وتنويع مصادر استثمار الأموال النفطية في الخارج، واستخدام الاستثمارات للدفاع عن الأقليات المسلمة في الخارج وهكذا.

فطالما تغيّر الزمن، ونجح أعداء الأمة في تشكيل جملة عقبات وقيود لحصار وإجهاض استخدام النفط كسلاح مباشر عبر حظره، كما حدث عام ١٩٧٣م، وطالما تغيرت الظروف الدولية بحيث بات هذا الحظر -في حالة تكراره- ربما يشكّل ضررًا للدول المنتجة للنفط، وبعدما تغيرت موازين القوى في العالم -خصوصًا المنطقة العربية والإسلامية- بحيث أصبح النفط في مرمى أعداء الأمة، وتحت سيطرتهم في ظل انتشار القوات الأمريكية في الخليج، فقد أصبح من الضروري البحث عن أفكار جديدة متطورة لاستخدام نفط المسلمين كسلاح وأداة ضغط سياسية أو اقتصادية في عالم اليوم.

ولأن هناك بالفعل وسائل وطرقًا مختلفة موجودة أو يمكن اتباعها لتفعيل هذا السلاح، ولكنها غير مُفَعّلة أو غير ظاهرة، فإن هذا البحث يركز على استشراف آليات جديدة وأفكار لاستعمال نفط

العرب والمسلمين كسلاح سلمي لا حربي ؛ بحيث يجري استشراف آليات «جديدة» لنفس هذا السلاح «القديم».

أيضًا يناقش البحث الأعراضَ الجانبية لاستخدام النفط كسلاح مهم مثل : ماذا سيحدث لنا لو استخدمنا النفط كسلاح بالطريقة الحديثة السابقة (بخلاف الحظر).. هل أمريكا قادرة على تغيير الأنظمة مثلاً ، كما فعلت في العراق أو تهدد بالفعل في دول أخرى؟ أم ستتدخل دول أخرى لها مصالح كبيرة مضادة لمصالح أمريكا ، مثلما تفعل الصين في حالتي إيران والسودان؟!

فهرس البحث

الفصل الثالث : سلبيات أسلحة النفط الجديدة :

١ - رد الفعل الغربي بالغزو أو احتلال آبار النفط.

٢- تصنيع الوقود من الغذاء ردًا على ارتفاع أسعار النفط.

٣- الرد إلكترونيًا بقطع وصلات الإنترنت، وحجب تكنولوجيا المعلومات.

الفصل الأول

النفط كسلاح في يد العالم الإسلامي

مع اتساع الصراعات في العالم الإسلامي، وتنامي موجة الصدام مع الغرب، بدأت تبرز ضرورة وأهمية أن يبحث العرب والمسلمون عن أسلحة جديدة يوازنون بها الضغوط الدولية عليهم، ويتصدون بها لحملات الضغط والترهيب وسياسات الغزوات العسكرية المسلحة لنهب ثروات المسلمين.

ولأن النفط هو أغلى هذه الموارد التي يعوم عليها باطن أراضي المسلمين، وباتت له أهمية سياسية واستراتيجية كبرى في عالم اليوم -خصوصًا مع ارتفاع أسعاره لأرقام فلكية طرقت باب الـ ١٠٠ دولار، وتضاعفت أربع مرات في ربع قرن- فقد فتح هذا التطور البابَ للحديث عن كيفية استخدام هذا النفط كسلاح في المستقبل، ليس فقط بمعنى «الحظر» أو «تخفيض الإنتاج» لإرباك الخطط الصناعية الغربية، ورفع الأسعار وكبح جماح الانحياز الغربي للدولة الصهيونية، كما حدث في عام ١٩٧٣م، ولكن بمعاني أخرى جديدة؛ تتضمن: الاستغلال الحسن لعوائد وفوائض النفط الضخمة الناتجة عن زيادة الأسعار، وتنمية الدول العربية لتصبح قوًى منتجة كبيرة، ووضعها في موقع النِّدِّيّة للغرب في صراعات المستقبل والسياسة الدولية، فضلاً عن استغلال عوائد زكاة هذا النفط في التغلب على ظاهرة الفقر في العديد من الدول الإسلامية وغيرها.

ولأهمية هذا الجانب يدور هذا البحث حول سُبُل البحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لكيفية استخدام النفط كسلاح وقت السلم والحرب.

أولاً: ثروة المسلمين من النفط (معلومات وإحصاءات)

وفقًا لإحصاءات عالمية، تمتلك الدول العربية المنتجة للبترول ٦٤٣.١ مليار برميل من البترول الخام بنسبة ٦٢.١٪ من الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو ٢١ مليون برميل يوميًا، بنسبة ٣١.٥٪ من الإنتاج العالمي، وتصدِّر نحو ١٧.٥ مليون برميل من هذا الإنتاج يوميًا.

وإذا أضفنــا إيــران إلــى الــدول العربيــة، فــإن الاحتياطــي النفطــي يرتفــع إلــى ٧٣٣.١ مليار برميــل، بمــا يــوازي ٧٠.٨٪ مــن الاحتياطــي العالمـي، ويصــل الإنتــاج إلــى ٢٤.٦ مليــون برميــل يوميًــا بنســبة ٣٦.٧٪ مــن الإنتــاج العالمــي، ويرتفــع التصديــر إلــى نحــو ٢٠ مليــون برميل يوميًا.

وهناك دول إســلامية أخرى تمتلــك احتياطيات نفطية متوســطة، مثل: نيجيريا، وإندونيســيا، وماليزيا، ودول وســط آســيا المحيطة ببحر قزوين، إضافة إلى البتــرول الإفريقي المنتَج من بعض الدول الإسلامية (السودان – غينيا) الذي بدأ يلعب دورًا في الساحة العالمية، والذي تؤكد التوقعات الرســمية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستعتمد على حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية منه خلال العقد المقبل، ويتوقع «مجلس المعلومات القومي الأمريكي» أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

بل إن الإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشــئون النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الإفريقي إلى ٥٠٪ من مجموع النفط المستورد بحلول العام ٢٠١٥م!

وفــي المقابل تمثل الولايــات المتحدة أكبر مســتورد للنفط في العالم؛ حيث شــكَّلت وارداتها -حســب البيانات الأمريكية- عن النصف الأول من عام ٢٠٠١م نحو ٦٣.٢٪ من إجمالي الواردات الدولية من النفط، وتســتورد وحدهــا يوميًا نحو ١٢ مليون برميل يوميًــا، منها ٣ ملايين برميل من الدول العربية، وعلى رأسها السعودية التي تستورد منها ١.٨ مليون برميل يوميًا.

وهنــاك تقديرات حديثة (عام ٢٠٠٨م) تؤكد أن الولايات المتحدة لديها ٢١ مليار برميل احتياطي نفطي، وهي تحتاج إلى ١٧ مليون برميل يوميًا في حين يبلغ إنتاجها سبعة ملايين برميل يوميًا، مما يعني أنها مع حلول عام ٢٠٢٠م ستســتورد ٦٦٪ من احتياجاتها النفطية من البترول، وهو ما يفسِّر حالة اللهفة والاحتياج لبترول الشرق الأوسط، وخاصة بترول العراق.

ويتوقــع أن إنتــاج العالــم مــن النفط فــي عــام ٢٠٢٠م ســيبلغ ٩٢ مليون برميــل يوميًــا، بينما ســتبلغ متطلبــات الطاقــة فــي ذلــك الحيــن ١١١ مليــون برميــل، ممــا يعنــي وجــود فجــوة تبلــغ نحــو ١٩ مليــون برميــل، كمــا أن الصيــن العمــلاق الآســيوي التــي تستهلك حاليًا حوالي سبعة ملايين برميل في اليوم، تستورد منها بين ٣.٥ إلى ٤ ملايين برميل، كل

ما سبق يدل على أن الطلب على البترول العربي سيزيد مستقبلاً [١].

ووفقًا لآخر إصدارات «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» [٢] -الصادر عن كل من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المُصَدِّرة للبترول (الأوبك) عام ٢٠٠٦م- يمثِّل الاحتياطي العربي من النفط ٥٩٪ من الإجمالي العالمي؛ حيث ارتفعت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الدول العربية بنسبة ٠,٩٪ لتبلغ ٦٦٧,٣ مليار برميل.

كما شكَّلت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية ما نسبته ٢٩,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ووفقًا لأرقام التقرير الاقتصادي الأخير الصادر عام ٢٠٠٦م، فقد ساهمت الدول العربية بنسبة ٣١,٧٪ من إجمالي إنتاج العالم من النفط؛ حيث بلغ إنتاجها حوالي ٢٢,٨ مليون برميل، كما بلغ إنتاجها من الغاز المسوق نحو ٣٢٠ مليار متر مكعب، أي ما يشكِّل حوالي ١١,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ومن منظور مستقبلي، فإن من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من النفط من ٨٤,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٥م إلى ٩٦,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠م، أي بمعدل زيادة سنوية يُقَدَّر بنحو ٢,٧٪، وسوف تساهم الدول العربية الأعضاء في أوبك بتوفير حوالي ٢٨,٣ مليون برميل عام ٢٠١٠م، لترتفع حصتها من إجمالي الإمدادات العالمية إلى ٢٩,٣٪ عام ٢٠١٠م، أي حوالي ثلث الإنتاج العالمي.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة إنتاج الخليج العربي من النفط بالنسبة للإنتاج العالمي تختلف من وقت إلى آخر، ففي عام ١٩٧٥م كان الخليج ينتج ٤٠٪ من الإنتاج العالمي الذي كان يقدر وقتها بـ٥٢ مليون برميل يوميًا، وهو ما تراجع لاحقًا إلى ٣٠٪ أو أقل حاليًا من الإنتاج العالمي المقدَّر بـ٧٧ مليون برميل يوميًا.

كما أن نحو إحدى عشرة دولة من الدول العربية فقط منتجة للنفط، أي أن نحو ٥٠٪ من الدول

(١) الأرقام على لسان الخبير العسكري أحمد عبد الحليم، والخبير المالي مجدي صبحي في ندوة نظَّمها معرض القاهرة الدولي للكتاب ٧ فبراير ٢٠٠٨م، تحت عنوان: «قضايا المياه والطاقة في الشرق الأوسط، موقع البترول من معادلات الصراع والتعاون في الشرق الأوسط».

(٢) انظر نص التقرير: http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=549&forceLanguage=ar

العربية لا تنتج النفط، أو تنتج كميات ضئيلة لا تكفي للاستهلاك الذاتي، أو تقوم على استيراده من الخارج، وعلى رأس هذه الدول: المغرب، تونس، سوريا، موريتانيا.

ويتضح من هذه الأرقام والإحصاءات السابقة أن مستقبل العالم سوف يستمر في الاعتماد على النفط والغاز، وسوف يحتاج العالم لمزيد من إنتاج النفط - رغم التطور والتنوع في بدائل الطاقة - وأن نصيب العرب والمسلمين في سدّ احتياجات العالم من هذه الطاقة سوف يستمر في التراوح بين توفير ربع أو ثلث احتياجات العالم، ما يعني دورًا عربيًا وإسلاميًا كبيرًا في التأثير على السياسات الدولية، ومن باب أولى رفع المظالم عن العالم الإسلامي في العديد من القضايا ذات الطبيعة الأيديولوجية في التعامل الازدواجي الغربي مع قضايا العالم الإسلامي، بعدما أصبحت السياسات الغربية تركِّز على اعتبار العرب والمسلمين هم عدو المستقبل.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العالم أشد احتياجًا للنفط مستقبلاً مع تزايد استهلاكها هي والدول الصناعية الأخرى والدول الآسيوية.

أرقام فلكية لصادرات البترول العربية

وقد لفت تقرير حديث لصندوق النقد الدولي [1] -نُشر في نوفمبر ٢٠٠٧م- الأنظار إلى أرقام فلكية لصادرات بترول ١١ دولة عربية وإسلامية، خاصة بعد الارتفاع الفلكي لأسعار النفط، حتى إن صحيفة إسرائيلية قالت: إن هذه الأرقام أثارت رعب الساسة الإسرائيليين من ظهور ميزان جديد للقوى في قلب منطقة الشرق الأوسط؛ يهدد الوجود الإسرائيلي في حد ذاته، ويجعل من توقيع اتفاق سلام مع الفلسطينيين معبرًا إلى التطبيع مع هذه الدول (أي تضطر وتحتاج الدولة العبرية للتطبيع بأكثر مما سيحتاجه العرب)!

حيث أشار تقرير الصندوق إلى أن إجمالي صادرات هذه الدول الـ١١ فقط خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨م بلغ أربعة آلاف مليار دولار (أربعة تريليونات)، وأن صادرات هذه الدول بلغت خلال العام ٢٠٠٧م فقط ٧٠٠ مليار دولار.

وأوضح التقرير أنه في حالة ما إذا وصل سعر برميل البترول إلى مائة دولار، فإن هذا الرقم سيتضاعف ليصل إلى ٨٥٠ مليارًا.

(١) جريدة الأهرام، مصر، عدد ٤٤١٦٤، ٦ نوفمبر ٢٠٠٧م.

ولأن إجمالي الناتج المحلي للدولة الصهيونية بلغ ١٧٠ مليار دولار خلال العام نفسه (٢٠٠٧م)، فمعنى هذا أن دُخُول صادرات البترول للدول العربية والإسلامية تمثل ستة أضعاف الناتج المحلي الصهيوني ؛ حيث يصل دخل السعودية من صادرات البترول إلى ٢٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م، تليها الإمارات بـ١٨٠ مليارًا، ثم إيران بصادرات تُقَدَّر قيمتها بمائة مليار.

وقد علَّقت على هذه الأرقام صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية بقولها: إنه «من الصعب تجاهل مثل هذه الأرقام ؛ لأنها تشكل شرق أوسط جديدًا، لكنه ليس الذي يحلم به شيمون بيريز» حسبما قالت، بمعنى أنه سيكون شرق أوسط تهيمن عليه هذه الدول العربية والإسلامية بعوائدها المالية الضخمة لا إسرائيل، حسبما كان بيريز يأمل استنادًا للتفوق الصهيوني المالي والتكنولوجي.

وأضافت يديعوت أحرونوت أن: «العالم كله حاليًا يطرق أبواب هذه الدول، ويجعل منها لاعبًا رئيسًا يقرر مصير الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني تهميش دور إسرائيل، مما يفرض عليها البحث عن استراتيجية جديدة في التعامل مع قضايا المنطقة».

ثانيًا: قوة النفط السياسية.. وهم أم حقيقة؟

عندما ارتفعت حرارة المواجهات في فلسطين (أكتوبر ٢٠٠٠م) عقب تدنيس الأقصى، وقصف الصهاينة غزة ورام الله بالطائرات والصواريخ، وتهديد رئيس الوزراء الإسرائيلي بالحرب حتى ضد لبنان وسوريا، صرَّح الأمير عبد الله بن عبد العزيز - ولي العهد السعودي حينئذ - بأن المملكة لن تقف متفرجة تجاه الأحداث في الشرق الأوسط، في إشارة اعتبرها المراقبون تهديدًا بوقف الإمدادات النفطية على غرار حظر أكتوبر ١٩٧٣م، خاصة بعدما ارتفعت أسعار النفط عقب التهديدات لتصل إلى ٣٦.٢٥ دولارًا.

وحينئذ عاد التساؤل الصعب: هل يمكن أن تقوم الدول العربية باستخدام سلاح البترول ضد الدول الغربية التي تدعم إسرائيل خصوصًا أمريكا التي تناصر العدوان الإسرائيلي؟! والأهم هل يملك العرب القدرة على استخدام هذا السلاح؟!، وهل ما زال هذا السلاح فعالاً الآن بعدما استُخدم بنجاح في حرب أكتوبر ١٩٧٣م أم أن المخزون الاستراتيجي الذي تخزنه أمريكا

وأوروبا في مستودعات ضخمة تحت الأرض يُبطِل فاعلية هذا السلاح؟!

وبدلاً من أن تترك دول البترول الحالمين يحلمون، خرجت تصريحات سريعة لوزراء البترول الخليجيين يعلنون فيها أن هذا السلاح (البترول) لن يُستخدَم ضد الغرب، وأن هذه أوهام وأحلام، وبالمقابل سعوا لتهدئة الغرب تارة بالقول أن ارتفاع الأسعار أسبابه «نفسية» تتعلق بالمخاوف الغربية من تكرار واقعة عام ١٩٧٣م، وتارة أخرى بالتأكيد بوضوح على أن سلاح حظر النفط لن يُستخدَم في حرب الشرق الأوسط مرة ثانية.

وهو ما قاله وزراء نفط خليجيين على هامش مؤتمر أبو ظبي الدولي للبترول يوم ١٥/١٠/٢٠٠٠م مؤكدين أن الارتفاعات الحالية في الأسعار لم تحدث بسبب قضية العرض والطلب، بل مرتبطة بعوامل نفسية في إشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، ومخاوف الغربيين من تأثر النفط بحظر عربي كما حدث عام ١٩٧٣م أو وقوع حرب تعرقل الإمدادات، حسبما أشار وزير النفط القطري عبد الله بن حمد العطية، ووزير النفط السعودي علي النعيمي.

وفي أبريل ٢٠٠٢م لاحت مرة أخرى فرصة لاستخدام سلاح البترول بمعنى الحظر في أعقاب تصريحات للرئيس العراقي السابق صدام حسين بوقف تصدير النفط بصورة كلية لمدة شهر اعتبارًا من يوم ٨/٤/٢٠٠٢م حسبما أعلن؛ احتجاجًا على العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ما أدى لارتفاع سعر برميل النفط الواحد بنسبة ٥,٥٪ ليبلغ سعره حينئذ ٢٧.٤٣ دولارًا للبرميل، ولكن في اليوم التالي هبط سعر البرميل إلى ما يعادل ٢٦.٤ دولارًا بعد وعد «علي النعيمي» وزير البترول السعودي بأن بلاده ستضمن استقرار سوق النفط، وزاد الهبوط إلى ٢٥.٥ دولارًا عقب تأكد عدم انضمام إيران وليبيا للعراق في وقف البترول.

وكشفت هذه الواقعة عن صعوبة استخدام سلاح حظر النفط -أو تقليل إنتاجه لرفع سعره والضغط على اقتصاديات الدول الغربية – ليس فقط لعدم اتفاق الدول العربية والإسلامية على قلب رجل واحد مثلما حدث بدرجة أكبر عام ١٩٧٣م، ورفض دول الخليج المشاركة في هذا الحظر، وإنما لأن تجربة الماضي غيَّرت الكثير من عوامل نجاح هذا السلاح، مثل المخزون الاستراتيجي الأمريكي الذي بات يجهض أي نقص في النفط العالمي، فضلاً عن استخدام الغرب لسلاح الفوائض النفطية العربية في بنوكه والتلويح بتجميدها، وإن كان أهم عوامل فشل هذا السلاح هو غياب الوحدة العربية والإسلامية في اتخاذ قرار استعمال النفط كسلاح.

ففي هذه الحالة السابقة طلب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية «علي خامنئي» الدول العربيـة والإسـلامية المنتجة للبترول بـأن تتوقف عن تموين الغرب والدول التـي تقيم علاقات مع إسـرائيل بالبترول بشـكل رمزي لمدة شـهر، ولكن أوبك رفضت دعوة خامنئي، وأوضح متحدث باسـم الأمين العام للمنظمة – علي رود ريجيز- أن حظر تصديـر البترول يتناقض مع أهداف أوبك الخاصة بضمان استقرار السوق.

ولأن ليبيا فقط هي من أشـادت بالفكرة وإن لم تنفذها، فقـد كان العراق هو المنفذ الوحيد لقرار قطـع البترول، وأعلـن بوضوح أنه يقصد به إيـذاء أمريكا وبريطانيا، فيما رفضـت الكويت الفكرة بحجة أن الحظر سـيضر بالدول المنتجة للنفط أكثر مما يضر بالولايات المتحدة نفسها، واستبعدت السـعودية -أكبر مُصَدِّر للبترول في العالم- على لسان وزير خارجيتها الأمير «سعود الفيصل» اتخاذ هذا القرار قائلاً: «إن العرب يحتاجون النفط أكثر من أي شيء آخر من أجل تنميتهم».

وقـد أثارت هذه الواقعة تحديدًا التسـاؤل عن مـدى القوة الفعلية للدول العربية والإسـلامية في اسـتخدام البترول كسلاح، كما أنها أعطت واشنطن دافعًا أكبر لزيادة المخزون الاستراتيجي، رغم التهوين من أهمية المنع العراقي لإنتاج النفط.

وأصبـح السـؤال هنا: إذا كانت مجرد التكهنات باسـتخدام سـلاح البترول العربـي ضد أمريكا (رغم نفي وزراء النفط العرب) قد قلبت سـوق البترول ورفعت السـعر وهددت الاقتصاد الأمريكي والأوروبي مما دفع الغرب للهرولة لمزيد من الضغط على الفلسـطينيين وقبول رغبات الإسرائيليين منعًا للحرب، فقد لا يسـتقيم هذا مع ما يقال من أن سـلاح البترول فقد قيمته، وأنه لم يعد يصلح لاستخدامه مثلما حدث في السبعينيات.

وربما يعود تراجع «سـلاح الحظر» لعوامل أخرى ظهرت وأثرت على استعمال هذا السلاح، مثل مرابطـة القوات الأمريكية في منطقـة الخليج، وابتزازها للدول النفطية عبـر قوانين في الكونجرس تدعو لعقوبات اقتصادية على من يرفع منها سعر البترول، فضلاً عن المخزون الاستراتيجي الأمريكي الضخم الذي يستهدف التغلب على الحظر النفطي مدة ستة أشهر على الأقل!

ومع هذا فقد كشـف تقرير صندوق النقد الدولي الأخير -السابق الإشارة إليه – أن ارتفاع العوائد المادية لـ١١ دولة عربية وإسلامية لـ٧٠٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧م، والتوقعات بأن تصل هذه العوائـد إلى ٨٥٠ مليارًا، يمكن أن يقلـب المعادلة ويعطي الدول العربية والإسـلامية قوة أكبر في التعامل مع أمريكا والغرب ؟!

ثالثًا: أضرار استخدام سلاح حظر النفط مرة أخرى:

وتشير أرقام ودراسات نفطية عديدة ظهرت مؤخرًا إلى أن استخدام سلاح النفط بمعنى الحظر في عالم اليوم بات أكثر صعوبة وأشد خطرًا على الدول المنتجة، بأكثر مما قد يضر الدول المستهلكة التي سيطالها الحظر، ويمكن أن نُجمِل أبرز هذه الأضرار فيما يلي:

١- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الأخرى الغذائية والإنتاجية؛ ولأن دول الخليج - كمثال- تستهلك بأكثر من نصف قيمة عوائدها النفطية سلعًا ومنتجات تصلها من الخارج (٣١٤ مليار دولار سلع مستوردة عام ٢٠٠٥م مقابل ٦٠٠ مليار عوائد عام ٢٠٠٦م)، فمن الطبيعي أن ينعكس ارتفاع سعر النفط على أسعار السلع الغربية الواردة لدول الخليج بصورة غير عادلة، خصوصًا أن ما تحصل عليه دول الخليج من زيادة في أسعار النفط الخام يُعَدّ نسبة قليلة للغاية في حين تذهب النسبة الأكبر لجيوب شركات التكرير والنقل. ويؤكد هذا تقرير لـ«الجزيرة. نت» في ٢٠٠٧/٩/١٤م بعنوان: «من المستفيد من ارتفاع سعر النفط؟»، نقلاً عن دراسة أكاديمية أمريكية، ذكرت أن الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لا يصلها إلا ١٣.٣٨٪ في أحسن الحالات من السعر النهائي للبنزين في الدول المستوردة للنفط، «أما الباقي فهو ضرائب حكومية، ومكاسب تجنيها مصانع التكرير (في دول الغرب غالبًا) وشركات النقل وتجار الجملة والتجزئة»، أي أن معظم الزيادة في سعر البنزين مثلاً تذهب لغير الدول المنتجة للنفط!

٢- تزايد عائدات النفط العربية أو الإسلامية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الناتج عن الحظر مثلاً أو عوامل أخرى، لا يعود لصالح الدول المنتجة، وإنما لصالح الدول الغربية المستهلكة التي تحتضن هذه العوائد المالية للنفط، وتستفيد منها لا الدول النفطية، بسبب عدم وجود بنية صناعية عربية أو إسلامية تسمح بتنويع صادراتها باستثناء صادرات البتروكيماويات، ولو تصورنا الحال حينما وصلت عوائد دول الخليج مثلاً عام ٢٠٠٠م إلى ١٤٠-١٥٠ مليار دولار، وهذا العام بعدما وصلت إلى ٧٠٠ مليار دولار، فإنه يمكن تصور حجم المشكلة التي تعاني منها دول النفط من جراء هذه العوائد المالية الضخمة التي لا تعرف كيف توظفها نتيجة عدم وجود فرص استثمارية لها على أرضها؛ إذ يذهب أغلبها للإنفاق على السلع والخدمات، ما حوَّل هذه الدول لدول وفرة استهلاكية، ونتج عنه مظاهر وأنماط سلوكية سلبية.

٣- تزايدت في الآونة الأخيرة التهديدات الأمريكية ضد الدول النفطية لدرجة طرح عدة مشاريع عقوبات أمام الكونجرس، بعضها يطلب فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تتخذ قرار الحظر أو ترفع السعر، والبعض الآخر يطالب بتجميد عوائدها المالية في البنوك الغربية، واعتبارها دولاً إرهابية تنضم لقائمة «الشر» (!)، فضلاً عن تهديدات أخرى بقطع المعونات أو المساعدات أو التأثير عبر صندوق النقد والبنك الدوليين أو التدخل العسكري؛ وهناك سوابق لهذا، فالولايات المتحدة سبق أن استصدرت تشريعًا من الكونجرس في ٢٠٠٢/٣/٢٢م بأغلبية ٣٨٢ صوتًا مقابل ٣٨ صوتًا يقضي بفرض عقوبات على دول أوبك التي ترفض زيادة الإنتاج، وأقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون سُمي بـ(قانون لا.. للأوبك) يقضي بفرض قوانين مكافحة الاحتكار على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)؛ بهدف إرغامها على خفض أسعار النفط وعدم التحكم في أسواقه وإعاقة تأثير السعودية وفنزويلا في قطاع النفط العالمي! كما أصدرت الحكومة الأمريكية قرارًا عام ١٩٨٠م خلال فترة تولي جيمي كارتر لأول مرة نص على استخدام القوة العسكرية إذا كان ذلك ضروريًا للاحتفاظ بإمدادات البترول في الشرق الأوسط في أيدي صديقة، كما تكونت قوة عسكرية أمريكية للانتشار السريع مهمتها هي تمكين الولايات المتحدة من القتال في نفس المنطقة عند الحاجة في أسرع وقت ممكن.

٤- أصبحت دول النفط العربية والإسلامية، كسوق مصدرة للنفط، أكثر إدراكًا - كما قال وزير النفط القطري عبد الله بن حمد العطية- أن سوق النفط هي «سوق مشترين لا بائعين»؛ بسبب كثرة الدول المنتجة للنفط في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما يعني إمكانية أن تتخلى أمريكا والغرب عن النفط العربي، خصوصًا أن هناك مخزونًا نفطيًا ضخمًا آخر ظهر في غرب إفريقيا بدأ يتكشف ويجتذب معه استراتيجية أمريكية جديدة للتدخل السياسي والعسكري إلى حدّ تخصيص قوة عسكرية جديدة لإفريقيا (أفريكوم) أُطلق عملُها من ألمانيا منتصف ٢٠٠٧م، فضلاً عن سوق مماثل في آسيا، وأمريكا اللاتينية ما يجعل أي حظر عربي لا قيمة له ويسهل تعويضه، سواء من دول أخرى أو عبر المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي.

يؤكد هذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في نهاية يناير ٢٠٠٦م بشأن نيته خفض التبعية الأمريكية لنفط الشرق الأوسط بنسبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥م معتبرًا أن (الولايات المتحدة تعاني من تبعية كبيرة في مجال النفط الذي غالبًا ما يأتينا من مناطق غير مستقرة في العالم).

رابعًا: المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي

في ديسمبر عام ١٩٧٥م، وعقب الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية في حرب أكتوبر ١٩٧٣م والذي أدى لرفع سعر برميل النفط من ٢,٥ دولار في هذا العام إلى ١٠ دولارات عام ١٩٧٥، تم تأسيس ما سمي بمشروع «مخزون النفط الاستراتيجي» الأمريكي؛ بهدف حماية أمريكا من الاضطرابات في أسواق النفط أو توقف الاستيراد لأي سبب كان، وبدأ تكوين هذا الاحتياطي الاستراتيجي من البترول في مخازن بـ«كهوف الملح» التي تقع على طول الشاطئ الجنوبي على خليج المكسيك.

وقد بدأ ملء خزانات بهذا المخزون في منتصف عام ١٩٧٧م، وأُعلن حينئذ أن الهدف هو أن يصل المخزون إلى حوالي ٧٠٠ مليون برميل تكفي أمريكا قرابة ستة أشهر، وبلغ حجم هذا الاحتياطي في منتصف الثمانينيات بالفعل ما يكفي لمد الولايات المتحدة الأمريكية بحاجتها من البترول لمدة أربعة أشهر.

ومع بداية حكم بوش الابن في يناير ٢٠٠١م، كان هذا المخزون قد استقر عند مستوى يبلغ نحو ٥٤٠,٥ مليون برميل، وأعلن وقتها أنه سيتم الاستمرار في بناء المخزون دون انقطاع، وفي فترتها الثانية، أعلنت إدارة بوش أنها تضع نصب أعينها الوصول بهذا المخزون إلى نحو ٧٠٠ مليون برميل كهدف استراتيجي، وهو ما تحقق بالفعل في نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٦م، حينما وصل المخزون لأعلى مستوًى في تاريخه ببلوغه ٧٠٠,٥ مليون برميل.

وعلى الرغم من أن استخدام جزء من هذا المخزون (بعد هبوب إعصاري كاترينا وريتا)، أدى إلى انخفاض المخزون إلى نحو ٦٨٥ مليون برميل؛ فإن هذا المخزون مازال يشكل مستوًى قياسيًا لم يتحقق في الأعوام السابقة أبدًا.

تأثير المخزون على «سلاح النفط»:

تُعَدّ قضية تأثير المخزون على الأسعار، بل ودورها إجمالاً في سوق النفط العالمي من الموضوعات المهمة التي لا تُثَار إلا بين حين وآخر، لكن ينبغي أن نُميِّز عمليًا بين نوعين من المخزون[1]:

(١) مجدي صبحي، سلوك أسعار النفط: محاولة للفهم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد ٤٧، ٥ يناير ٢٠٠٦م.

(أولهما) المخزون التجاري: وهو المخزون الذي تحتفظ به كل من الشركات والمصافي بغرض تأمين استخدامها لفترة زمنية قادمة. وهذا المخزون كان عرضة للتذبذب الحاد دائمًا، وذلك بناء على التطورات المختلفة التي يشهدها السوق، سواء من حيث الأساسيات (تطورات العرض والطلب والأسعار)، أو في حالة توقع تطورات غير طبيعية تؤثر على السوق بخلاف الأساسيات. لكن يمكن القول إجمالاً أنه كان هناك ميل عام خلال السنوات الأخيرة إلى الاحتفاظ بمخزون تجاري منخفض نسبيًا لدى الشركات والمصافي الأمريكية مقارنة بالثمانينيات والتسعينيات، وقد بلغ المخزون من النفط الخام أقل مستوى له عند ٢٦٣،٦٦٦ مليون برميل في ٢٣ يناير ٢٠٠٤م، وهو ما يفسر أن إمكانية التأثير بالمخزون على الأسعار كانت منخفضة نسبيًا في هذا العام، خاصة أن ذلك ترافق مع زيادة كبيرة في الطلب العالمي.

وبعد هذا التاريخ استمرت الشركات والمصافي الأمريكية في بناء المخزون (مع تذبذب المستوى صعودًا وهبوطًا) ليصل في ٢١ يناير ٢٠٠٥م إلى ٢٩٥،٦٣٧ مليون برميل، أي أنه تم إضافة نحو ٣٢ مليون برميل لهذا المخزون على مدى عام، وهو ما يفسر زيادة الطلب لبناء المخزون الذي عمل أيضًا على ارتفاع الأسعار، واستمر المخزون خلال العام ٢٠٠٥م في الارتفاع ليصل في ١١ مارس إلى ٣٠٥،٢٢٢ مليون برميل، ثم قرابة ٦٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٦م، ورغم اتجاه هذا المخزون للتذبذب خلال فترة الأعاصير، فقد تم زيادة مستواه من جديد ليبلغ في منتصف شهر نوفمبر نحو ٣٢١،٧ مليون برميل، وهو ما يزيد بنحو ٢٩،٣ مليون برميل أو ١٠٪ عن حجم المخزون التجاري من النفط الخام في نفس هذا الوقت من العام الماضي.

أما النوع (الثاني) من المخزون فهو المخزون الاستراتيجي الذي بدأت الدول المستهلكة للنفط في تكوينه؛ نزولاً على قرار من وكالة الطاقة الدولية التي تم تأسيسها في عام ١٩٧٤م، والذي ينص على تكوين مخزون استراتيجي لدى كل دولة مستهلكة يمثل حوالي ثلاثة أشهر من الاستهلاك، على أن يتم تدوير هذا المخزون بين دول الوكالة؛ إذا ما تعرضت الإمدادات النفطية من الدول المنتجة لأي أحداث طارئة بخلاف التطورات الجارية في الأسواق. ويقصد بالأحداث الطارئة تعرض إحدى أو بعض الدول المنتجة الرئيسة لأي شيء يعرِّض الإمدادات فيها للخطر مثل الحروب والاضطرابات الداخلية أو الإقليمية عمومًا.

وقد نجحت فكرة المخزون الأمريكي الاستراتيجي في حماية أمريكا بالفعل من مخاطر اضطرابات إمـدادات النفط، ومنها ضمنًا فكرة الحظر النفطي، خصوصًا خـلال فترات الأعاصير التي ضربت مراكز الإنتاج الأمريكية، وخلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وكمثال، أدى هذا التدخل بالمخزون النفطي في عام ٢٠٠٤م، لخفض أسعار النفط عالميًا نحو ستة دولارات في عشرة أيام.

وقـد أدت الأعاصيـر التي ضربت منطقة خليج المكسـيك خلال الربع الثالـث من عام ٢٠٠٥م والدمار الناجم عنها إلى تعطيل خطة الولايات المتحدة الرامية إلى الوصول بالمخزون الاستراتيجي إلـى ذروته القصـوى والبالغة ٧٠٠ مليون برميل خلال السـنة المذكورة، لتتوقـف كمية المخزون الاسـتراتيجي الأمريكي عند مسـتوى ٦٨٦ مليون برميـل في نهاية الربع الأخير من العام، بسـبب سـحب الحكومة الأمريكية ١٠.٨ مليـون برميل من المخزون، بالإضافة إلى مسـاهمتها بنحو ١١ مليـون برميل من مخزونها الاسـتراتيجي ضمن الكميات المسـحوبة من قِبَل وكالـة الطاقة الدولية والبالغـة ٦٠ مليـون برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية، وذلـك للتعويض عن كمية النقص في إنتاج النفط الخام في منطقة خليج المكسيك، الأمر الذي سمح بتوفير المنتجات النفطية للسوق الأمريكية.

ويصـل حجم المخزون حاليًا إلى ٦٨٩ مليون برميل مـن النفط، وهو ما يعادل حجم الصادرات على مدار ٥٦ يومًا.

وتسـعى الولايات المتحدة – كما قال نائب الرئيس الأمريكي ديك تشـيني في مقابلة مع شـبكة تلفزيون سـي إن بي سي – لاسـتخدام هذا الاحتياطي البترولي الاستراتيجي «لمواجهة نقص خطير في إمدادات المعروض النفطي، لا لمحاولة تخفيض أسعار النفط»، ولهذا شدد تشيني على أن دور احتياطي البترول الاستراتيجي هو «معالجة نقص المعروض لا محاولة التأثير في الأسعار».

خامسًا: النفط الإفريقي.. محور الصراع الدولي القادم

لولا بترول السـودان الذي تؤكد شـركات النفط أن هناك مخزونًا احتياطيًا ضخمًا منه، وأنه من أفضل الأنـواع وأرخصها، لما تصاعدت التدخلات الدولية في السـودان إلى حد السـعي لتنفيذ خطة أمريكية تقوم على تفتيت السودان: إلى شمال، وجنوب، وشرق، وغرب.. ولولا بترول خليج غينيا الذي تؤكد دراسات نفطية أنه يكفي لتغطية إنتاج دول نفطية كبرى مثل إيران، لما أصبحت هناك أهمية لمنطقة غرب إفريقيا في الأجندة الأمريكية!

قديمًا كانت إفريقيا هي البيضة التي تبيض ذهبًا للاستعمار بسبب مواردها المعدنية ، واليوم بعدما ظهرت بوادر بترولية مشجِّعة غير الموارد المعدنية والموقع الاستراتيجي ، زاد بريق هذه البيضة ، وعاد ليخطف أبصار الدول الكبرى ويتنافس عليه النفوذان : الأنجلوسكسوني (الأمريكي) والفرانكوفوني (فرنسا) ، والحجة هذه المرة للتدخل إما «الذريعة الإنسانية» أو «محاربة الإرهاب» !

إذ تؤكد التوقعات الرسمية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستعتمد على حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا خلال العقد القادم ، ستوفر دول غرب إفريقيا ١٥٪ منها ، ويتوقع مجلس المعلومات القومي الأمريكي أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

بل إن الإحصاءات الصادرة عن الإدارة الأمريكية لشئون النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الإفريقي إلى ٥٠٪ من مجموع النفط المستورد بحلول العام ٢٠١٥م!

وهذا غير المطامع في الثروة الطبيعة الهائلة الموجودة هناك خاصة الألماس ، والذهب ، والنحاس ، فضلاً عن المواد المعدنية التي تُستخدم في الصناعات الثقيلة والنووية كالكوبالت واليورانيوم.

وفيما يتعلق بمحاربة الإسلام -يسمونه الإرهاب- يأخذ التدخل الأمريكي والفرنسي هناك طابع التكامل ، خصوصًا في المناطق التي تُعتبر مناطقَ تماس أو خطًّا أخضر في غرب القارة الإفريقية ما بين الإسلام العربي الإفريقي في السودان (دارفور) ووسط وجنوب القارة شبه المسيحي التبشيري ؛ حيث مراكز التبشير الغربية تتركز في كينيا وتنزانيا وتشاد ، ولا مانع من الحديث عن الذرائع الإنسانية للتدخل لتزيين التدخل في شئون القارة !

حيث يسعى الأمريكيون لتحجيم دور الإسلام ومنع انتشاره من دارفور إلى الوسط والجنوب عبر مخططات لتفتيت السودان ، ومنع نشوء دولة إسلامية سودانية موحدة كبرى قادرة على التأثير في المحيط الإفريقي المجاور ، ونشر الإسلام لباقي ربوع القارة ، ويعاونهم الفرنسيون الذين يستعمرون العديد من دول الغرب الإفريقي ، ولهم قوات ثابتة هناك خصوصًا في تشاد ، والهدف النهائي هو السيطرة على النفط وثروات المنطقة.

وضمن هذا التوجه للسيطرة على النفط الإفريقي والاعتماد عليه مستقبلاً -ضمن خطط التخلي عن التبعية للنفط العربي- أعلن وزير الدفاع الأمريكي «روبرت جيتس» قرار استحداث قيادة عسكرية إقليمية خاصة بإفريقيا ٦ فبراير ٢٠٠٧م.

ومع أن المدخل الأمريكي لزيادة النفوذ في إفريقيا وغربها تحديدًا يقوم على حجة محاربة

الإرهـاب، كمدخل أمني، فهو ينطوي فعليًا على مداخل أخرى اسـتراتيجية واقتصادية وسياسـية مهمة، ويسـتهدف خلق وضع استراتيجي جديد عبر تشـكيل قيادة عسكرية خاصة لإفريقيا ستكون هي رابع قيادة عسـكرية أمريكية بجانب القيادات الإقليمية الثلاثة الأخرى: قيادة المنطقة الوسـطى (الشرق الأوسط)، وقيادة المحيط الهادي، والقيادة الأوروبية.

أما الهدف فهو بوضوح إقامة ثلاث قواعد عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا (السـنغال -أوغندا، سـاوتومي وبرينسـيب)، تضاف إلى قاعدة جيبوتي التـي يوجد فيها نحو ألف وخمسـمائة جندي منذ عـام ٢٠٠٣م، ليتم فيهـا تخزين العتاد العسـكري والوقود بزعم مكافحـة الإرهاب ومطاردة منظماته، بينما الحقيقة هي السـعي للبقاء الاستراتيجي في المنطقة لموقعها الاستراتيجي ومخزونها النفطي الكبير.

ويبـدو أن أحد أهـداف الحملة الأمريكية فـي إفريقيا - بالإضافة إلى مزاعـم محاربة الإرهاب، والاسـتحواذ على النفـط الإفريقي- هو زيادة الضغط علـى الدول المصدِّرة للنفـط لزيادة إنتاجها لخفض الأسعار، وإيجاد حالة من الانقسـام بين الدول المنتجة.

فالنفط الإفريقي يُشَـكِّل محور الخطة الأمريكية للسيطرة، ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي الذي ظل ينعم بهذه الثروات الإفريقية قرونًا طويلة من الاحتلال الاستعماري الأول، وما يزيد الأمر وضوحًا هو تزايد الدراسـات الأمريكية الرسـمية حول مصـادر الطاقة في إفريقيا، ومنها تقرير صدر عن الكونجرس عن «خليج غينيا»، وهو شريط ساحلي مليء بالنفط بين أنجولا ونيجيريا اعتبـر هذه المنطقة «منطقة اهتمام حيـوي» للولايات المتحدة؛ بناء على المعلومات التي تفيد بغنى المنطقـة الفعلي بالنفط، حيث إن إنتـاج المنطقة النفطي يتعدى ٥.٤ مليون برميل يوميًا، وهي كمية تزيد على مجمل إنتاج فنزويلا وإيران والمكسيك !!

كذلك لا يمكن نسيان أن أنجولا تُعَدّ تاسع أكبر مصدِّر للنفط في العالم؛ حيث يقل الإنتاج قليلاً عن مليون برميل يوميًا، كما أن دارفور بها مخزون ضخم من النفط ومعدن الكوبالت الذي يُستخدَم في صناعة الطائرات والمعدات العسكرية.

وقد أكد «معهد واشـنطن لسياسات الشـرق الأدنى الجديد» في تقرير حديث له بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٧م أن «أفريكوم» -وهو اسم القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا- سوف يقوم وزير

الدفــاع الأمريكــي روبرت جيتس بتعيين قائــد خاص لها في يوليو ٢٠٠٧م، وأنها ســتصبح جاهزة للعمل بمشــاركة ألف جندي أمريكي بحلول ســبتمبر ٢٠٠٨م، وســتكون مســئولة عن كل الدول الإفريقية باستثناء مصر.

ولا تقتصر التدخلات هنا على الجانب الاقتصادي، فقد اتهم وزير الداخلية الســوداني الزبير بشير طه المخابرات الأمريكية بتسريب أسلحة إلى دارفور، والسعي إلى خلخلة التوازن بين المجموعات السكانية في الإقليم، وكشف عن مساومات جرت مع الـسودان من أجل الاعتراف بإسرائيل، وحرمان الدول الآســيوية من الاستثمار في النفط الســوداني في مقابل إنهاء التصعيد، وأنه عندما رفض الـسودان، استمرت الحملات العدائية ضد السودان!

لا جدال بالتالي أن التحركات الأمريكية المتســارعة باتجاه إفريقيا تنطوي على علاقة وثيقة بملف النفط، والسعي الأمريكي للتخلص من التبعية الأمريكية للنفط العربي.

سادسًا: أمن الطاقة عنصر صراع دولي جديد:

في ٢٣ فبراير ٢٠٠٨م نشــر «تقرير واشــنطن» - عدد ١٢٧ - تقريرًا حول حالة القلق التي تســاور أمريكا بشــأن «أمن الطاقة»، وتكمن أهميته في أنه يوضح أن الســنوات المقبلة ستكون قضية النفط أو الطاقة عمومًا فيها ملحة للغاية، ما سيرفع من شأن ودور الدول العربية والمسلمة النفطية، كما يؤكد أن مفهوم (أمن الطاقة) أضحى أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمــن العديد من التغيرات والمفاهيم التــي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأن أمن الطاقة أصبح أحد عناصر الصراعات الحالية شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى (الحفاظ على مكانة الدولة، التوسع وتأمين الحدود) التي تشكل السياسة الخارجية للدول ولاسيما القوة الصناعية.

فالصراع بيــن الصين والولايات المتحدة وروســيا والعديد من القــوى الصناعية الصاعدة أصبح حول مصــادر الطاقة، ولذا أضحت العديد من مناطق الوفرة في مصــادر الطاقة مناطق صراع ابتداءً من منطقة الخليج العربي مرورًا بآســيا الوســطى وبحر قزوين وأمريــكا اللاتينية، وصولاً إلى القارة الإفريقية، وهذا يعتبر في حد ذاته مصدر قوة لدول النفط المسلمة؛ بحيث تدرك أهمية هذا السلاح، وتلعــب على وتر الخلافات بين المعســكرات الدولية المختلفة، وتقبــض بقوة على نفوذ جديد لها في العالم.

وانطلاقًا من أهمية هذا المفهوم في السياسة الخارجية الأمريكية ، سعى خبراء أمريكيون لتناوله في دراسات مختلفة ، منها دراسة «كليفورد سينجر» «Clifford Singer» - أستاذ في أقسام النووية والبلازما والهندسة الإشعاعية ، والمدير السابق لبرنامج الحد من الأسلحة ونزع الأسلحة والأمن العالمي بجامعة إلينوي «Illinois» بـ «Urbana-Champaign» ، وصاحب الخبرة في مجال الطاقة ؛ فقد عمل بوزارة الطاقة الأمريكية « US Department of Energy » ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية «International Atomic Energy Agency» - في دراسته المعنونة بـ « النفط والأمن» «Oil And Security» ضمن دراسات مؤسسة استانلي «The Stanley Foundation» ، حول دور النفط في العمليات العسكرية والنشاط الاقتصادي العام.

حيث يؤكد «سينجر» أن واردات النفط كانت تشكل مكانة متدنية في الاقتصاد الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خمسينيات القرن المنصرم ، وبالمقابل كانت الواردات النفطية ذات أولوية لحلفاء واشنطن للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، ولكن بعد الصدمة النفطية في عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠م بارتفاع أسعار النفط ، فطنت الولايات المتحدة إلى أن الحصول على النفط بأسعار منخفضة صار ضروريًا لتنميتها وثورتها الصناعية.

لم يكن لارتفاع الأسعار خلال الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٧م تأثير كالذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال الأزمتين السابق الإشارة إليهما ؛ لتعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل المنفرد (أحادي الجانب) في أي صراع دولي أو إقليمي بهدف السيطرة على موارد الطاقة، فضلاً عن تقديم الولايات المتحدة وحلفائها معوناتهم الاقتصادية والسياسية لمن يحفظ السلام ، ويواجه التمرد الهادف إلى السيطرة على مصادر الطاقة.

ولذلك فقد انطلقت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج من ضرورة حمايتها من أي منافس للولايات المتحدة ، والذي من شأنه تهديد المصالح الأمريكية هناك ، ولاسيما الحصول على النفط بأسعار منخفضة لها ولحلفائها ؛ ولهذا فقد أعلن الرئيس كارتر في خطابه لحالة الاتحاد في ١٩٨٠م ، أن أي محاولة من القوى الخارجية للسيطرة على الخليج سيمثل تهديدًا للمصلحة الأمريكية ، والذي يستدعي التدخل بالقوة لحماية المصلحة الأمريكية ، وبالتالي حماية دول منطقة الخليج من التدخل الخارجي ، وكان يقصد بالقوى الخارجية (الاتحاد السوفييتي السابق في حينه).

هذا وقد كان لدى إدارتيْ كارتر وريجان خوف من قوى إقليمية ساعية إلى السيطرة على الخليج ، لاسيما إيران الإسلامية الراغبة في لعب دور محوري في منطقة الخليج والسيطرة على منابعه النفطية.

والتي كانت أيضًا أولوية إدارة كلينتون ؛ حيث تضمنت وثيقة الأمن القومي في عام ١٩٩٦م أن أي تهديد لمنطقة الخليج العربي يمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية ؛ مما يتطلب استخدام القوة المسلحة.

وقد ظهر هذا جليًا إبان العدوان العراقي على دولة الكويت في بداية التسعينيات ؛ حيث انتفضت واشنطن لقيادة تحالف دولي للدفاع عن دولة الكويت ، رغم عدم وجود تحالف رسمي بين الدولتين قبل مهاجمة العراق للكويت .

ووفقًا لدراسة «سينجر» يمكن تلخيص السياسات الأمريكية لتأمين مصادر الطاقة في ثلاثة تحركات هي:

١- التدخل العسكري الجماعي وليس الأحادي ، كما كانت تتبنى إدارة بوش في الصراعات الدولية أو الداخلية التي لها تأثير على مصادر الطاقة.

٢- تبني الولايات المتحدة لسياسة الارتفاع التدريجي في تعريفات النفط من خلال التفاوض بين المستويات الإنتاجية ومنظمة أوبك.

٣- تبني سياسات محلية من شأنها تكييف الاقتصاد الأمريكي - محليًا - مع ارتفاع أسعار منتجات النفط.

ويرى كاتب الدراسة أن الخفض التدريجي للواردات النفطية يضر بالأمن القومي الأمريكي، على عكس من يرون أن من شأن خفض الواردات النفطية أن يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي .

وفي الماضي كان هناك العديد من التدخلات العسكرية بشأن السيطرة على مصادر المودّ الخام والمياه ، ولهذا شهد العالم العديد من التدخلات من جانب الدول لأجل تأمين احتياجاتها من النفط ولاسيما الدول الصناعية ، والتي كان آخرها الحرب الأمريكية على العراق التي يرى فيها الكاتب بداية نهاية عصر التدخلات العسكرية ؛ حيث تقدم منظمة التجارة العالمية العديد من الآليات لتأمين مصادر الطاقة كبديل للعنف والقوة المسلحة.

أمن الطاقة مسئولية الرئيس القادم

وما يهمنا في هذه الدراسة هو تأكيدها على أن الاعتماد على مصادر أخرى ، مثل الفحم والطاقة النووية والمصادر البديلة المتجددة سيكون مساعدًا على تلبية الطلب ، وليست متجاوزةً لأهمية

النفط والغاز الطبيعي، لاسيما في ظل ارتفاع سعرهما، وبصفة خاصة النفط الذي استغرق ٣٧ عامًا فقط ليتضاعف سعره ٥٠ ضعفًا، والذي يتم الاعتماد عليه بشكل أساسي في الحياة اليومية للمواطن الأمريكي كوقود لمحرك سيارته ومصدر لتدفئة منزله.

وانطلاقًا من أهمية مصادر الطاقة وتأمينها فإن تلك القضية - أمن الطاقة - ستكون على أجندة الرئيس الأمريكي القادم، ولهذا أضحت تحتل مكانة لا يمكن إنكارها في برامج المتنافسين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على البيت الأبيض.

وقد تنوعت الرؤى الأمريكية لتأمين مصادر الطاقة التى تعد عصب الحياة الأمريكية ما بين البحث عن بدائل جديدة متجددة، أو البحث واستكشاف مناطق جديدة تكمن فيها مصادر الطاقة بكميات كبيرة، وخاصة المناطق التى لا تشهد صراعات ونزاعات؛ لتعويض وتنويع المصادر أو تقليل الاعتماد على المناطق الحالية كمنطقة الخليج، التى تشهد صراعات تُضيف بعدًا آخر إلى تأزم السياسة الأمريكية على الصعيد الخارجي.

وفي إطار الأهمية التي باتت توليها الولايات المتحدة الأمريكية لقضايا أمن الطاقة أيضًا عقدت ندوة في «معهد بروكينجز» «Brooking Institution» بعنوان «أمن الطاقة وأولوية الطاقة: قضايا رئيسة تواجه الرئيس القادم» «Energy Security Energy Urgency :key Issues Facing The Next President» بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧م، شارك فيها «كارلوس باسكول» «Carlos Pascual» نائب الرئيس ومدير برنامج السياسة الخارجية في المعهد كرئيس للجلسة، و«ديفيد بي.ساندلو» «David B Sandalow» الباحث المتخصص في سياسات الطاقة والمناخ بالمعهد، والذي عمل مساعدًا لوزير الخارجية ومستشارًا لمجلس الأمن القومي، وكان مسئولاً سابقًا عن سياسات المناخ، و«ريتشارد لوجار» «Richard G Lugar» السيناتور الجمهوري عن ولاية «إنديانا» «Indiana».

حيث أكد رئيس الندوة «كارلوس باسكول» «Carlos Pascual» على أن أمن الطاقة بات من أهم القضايا المؤثرة على القوى العظمى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب العديد من القوى الصاعدة مثل الصين والهند، لاسيما وأن تلك الدول من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، مُشيرًا إلى أن قضايا أمن الطاقة تُعد من أهم التحديات التى ستواجه الرئيس

الأمريكـي القادم، خاصة في ظل عدم اسـتقرار أسـعار الطاقـة، ومحدودية مصادرهـا. فاعتمادًا علـى تقريـر منظمـة الطاقة العالمية بشـأن مسـتقبل الطاقة عـام ٢٠٣٠م، الذي يُشـير إلى توقع اسـتثمار مـا يقرب من ٢٢ تريليـون دولار في إنتاج الطاقة خلال العشـرين عامًـا القادمة ، أوضح «باسـكول» «Pascual» أن الطاقـة النوويـة قـد أضحـت خيـارًا جذابًـا ؛ نظرًا لارتفاع أسـعار النفـط والغـاز الطبيعـي مـن ناحيـة وآثارهمـا السـلبية علـى البيئـة مـن ناحيـة ثانية ، لاسـيما وأن ٦٦ دولـة حـول العالـم باتـت تمتلـك برنامجًـا نوويًـا منهـا ٩ دول تمتلـك برامـج نووية عسكرية.

وقد أكد السيناتور «لوجار» «Lugar» أن الطلب الأمريكي المتزايد على الطاقة، وتكاسل واشنطن عن إيجاد مصادر بديلة ؛ سيؤدي إلى ظهور آثار كارثية على مستويات المعيشة وعلى الاقتصاد الأمريكي، وكذلك على أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن المسئولين عن أمن الطاقة في واشـنطن قد انتهجوا سياسات دفاعية بدلًا من اتخاذ سياسات من شأنها ترشيد استخدام الطاقة ؛ لتجنيب واشنطن من الولوج في صراعات من أجل تأمين مصادر الطاقة، الذي مكّن بدوره أعداءها في ظل امتلاكهم لها من تهديد المصالح الأمريكية، فضلاً عن ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية .

وقـد أكد السـيناتور «لوجار» « Lugar » على أن الولايات المتحـدة الأمريكية تحتاج إلى إعادة ضبط سياساتها تجاه ترشيد الطاقة ؛ حيث تشير إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الطلب على الطاقة سيرتفع بنسبة ٥٠٪ قبل حلول عام ٢٠٣٠ وأن ثلاثة أرباع هذه النسبة ستأتي من العالم النامي وبما يعادل ٤٥٪ من الصين والهند وحدهما، فيما يتوقع أن تكون نسـبة ٨٤٪ من ارتفاع هذا الطلب على الوقود الكربوني، الأمر الذى سـينتج عنه زيادة نسـبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٥٧٪، كما سيتزايد الاعتماد على منظمة أوبك بنسبة ٥٠٪.

وفى ظل ارتفاع أسـعار النفط إلى مستويات قياسـية تخطت حاجز الـ ١٠٠ دولار للبرميل ، أشار «لوجـار» «Lugar» إلى ارتفاع إيرادات الدول المصدرة للنفط، فطبقاً لوزارة المالية الأمريكية فإن الاسـتثمار الوطني في هذه الدول قد تضاعف خلال عامي ٢٠٠٠و٢٠٠٥ من ١.٩ إلى ٢.٩ تريليون دولار ، مُحدِثًا نموًا هائلاً في اقتصاديات هذه الدول (منها الدول العربية والإسلامية) ما نتج عنه نقل الثروة من الدول المسـتهلكة، وعلى رأسـها الولايات المتحدة الأمريكية للدول المنتجة، في وقت

ارتفع فيه العجز التجاري الأمريكي بنسبة ١,٢ ٪ ليصل إلى ٥٧,٨ مليار دولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط .

كما نتج عن انخفاض قيمة الدولار ارتفاع في حجم الدَّيْن الوطني للولايات المتحدة بنسبة ٤٤٪، مع توقع حدوث كساد اقتصادي كبير، غير أن هذه التطورات السلبية في مجملها، لا تُعد عاصية على الحل من وجهة النظر الأمريكية، وعلاجها يستلزم إيجاد آليات من شأنها تخفيف الاعتماد المتزايد على الطاقة، وهو ما يجعل قضايا أمن الطاقة من أهم القضايا المطروحة على أجندة مرشحي الانتخابات الرئاسية، على الرغم من كثرة القضايا السياسية الآنية مثل الحرب على الإرهاب، والحرب في العراق، بالإضافة إلى تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي، لاسيما وأن الناخب الأمريكي يعاني من ارتفاع أسعار المشتقات النفطية من الجازولين والبنزين ووقود التدفئة المنزلية، الأمر الذي يُجبر مرشحي الرئاسة على قطع الوعود بتقليل أسعار هذه المشتقات وتخفيض الضرائب على منتجات النفط.



الفصل الثاني

آليات وأفكار متطورة لاستخدام النفط كسلاح

طالما تغير الزمن، ونجح أعداء الأمة في تشكيل جملة عقبات وقيود لحصار وإجهاض استخدام النفط كسلاح مباشر عبر حظره كما حدث عام ١٩٧٣م، وطالما تغيرت الظروف الدولية بحيث بات هذا الحظر -في حالة تكراره- يشكل ضررًا للدول المنتجة للنفط، وبعدما تغيرت موازين القوى في العالم - خصوصًا المنطقة العربية والإسلامية- بحيث أصبح النفط في مرمى أعداء الأمة وتحت سيطرتهم في ظل انتشار القوات الأمريكية في الخليج، فقد أصبح من الضروري البحث عن أفكار جديدة متطورة لاستخدام نفط المسلمين كسلاح وأداة ضغط سياسية أو اقتصادية في عالم اليوم.

ولأن هناك بالفعل وسائل وطرقًا مختلفة موجودة، أو يمكن اتباعها لتفعيل هذا السلاح، ولكنها غير مُفَعَّلة أو غير ظاهرة، فسوف نركز هنا على أسلحة موجودة بالفعل، ولكنها غير مستخدَمة أو غير مُتَنَبَّه لها، ولكن يمكن استعمال نفط العرب والمسلمين بواسطتها كسلاح سلمي لا حربي، إضافة لاستشراف آليات جديدة يمكن أن يتسلح بها العرب والمسلمون أصحاب النفط.

وضمن هذا التجديد المطلوب في استخدام مصادر الأمة النفطية وثرواتها كأسلحة استراتيجية، خصوصًا أن النفط أصبح عماد الحضارة كلها، ومن الصعب التخلي عنه ما يجعله سلاحًا في حد ذاته، يمكن الحديث عن أسلحة (حالية) متصورة، وأخرى تمثل آليات (جديدة) على النحو التالي:

أولاً: أبرز أسلحة النفط الحالية:

هناك مجموعة كبيرة مما يمكن أن نطلق عليه تجاوزًا «أسلحة النفط» التي يتسلح بها العالم العربي والإسلامي والموجودة بالفعل حاليًا، ويسهل استخدامها فورًا، ومع ذلك لا يدرك أصحابها أنها أدوات ضغط كبيرة يمكن أن تُؤتِي ثمارًا كثيرة لو جرى التنبه لها وأُحسِن استخدامُها.

فقد ارتبطت قوة نفط العرب والمسلمين باعتماد الغرب على بترولهم منذ عشرات السنين، وزادت أهمية هذه القوة حينما ظهرت مخاطر الاعتماد الأمريكي والغربي على نفط العرب والمسلمين بدون بديل آخر خصوصًا عقب حظر ١٩٧٣م.

ومنـذ ذلك الحين تصاعدت الدعوات للتخلص من الاعتماد على هذا النفط العربي والإسـلامي تدريجيًـا عبـر مصادر بديلة للنفط من دول ومناطق أخرى جديـدة -خصوصًا بعد تمرد دول أمريكا اللاتينيـة أيضًا- (مثـل النفط الإفريقي) أو بدائل طاقة غير النفط، وآخرهـا كان تأكيد الرئيس بوش فـي ينايـر ٢٠٠٦م، نية بلاده خفض التبعية الأمريكية لنفط الشـرق الأوسـط بنسـبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.

ورغـم أن هذه الدعوات الأمريكية للاسـتغناء عن النفط العربي والمسـلم هي فـي حد ذاتها تنبيه وإيذان بوجود سلاح ما في أيدي المسلمين، يمكن أن يهدِّدوا به أمريكا والغرب فلا أحد يتنبه لأهمية ذلك، ولو باسـتخدام هذا السـلاح -بصورة سـلمية- عبر ابتكار آليات جديدة، ولو لمدة ربع القرن القادم؛ للحد من تنفيذ المخطط الأمريكي بالاستغناء عن النفط العربي.

ولهذا فالسـلاح الأول والأهم الـذي ينبغي أخذه في الاعتبار هو الحـرص على الإبقاء على هذه التبعية الغربية للعالم الإسـلامي والعربي فيما يخص النفط؛ عبر إفشـال الخطط الغربية لخفض هذه التبعية لبترول العرب والمسـلمين (بواسـطة آليات مختلفة مثل: تقديم مغريات وعروض وصفقات خاصة ومكافآت للشـراء، أو خفض السـعر بزيادة الإنتاج، أو إجهاض مشاريع غربية لبدائل الطاقة برفض تمويلها، أو إفشال التحالفات الغربية النفطية مع دول أخرى).

وذلك لأن الإبقاء على هذه التبعية الغربية لنفط المسـلمين يشـكل بحـد ذاته قوة ضغط على هذه الدول؛ كي تؤيد الموقف العربي أو الإسـلامي السياسـي فيما يخص قضايا مثل القضية الفلسـطينية (التي لم يحدث اهتمام دولي حقيق بها سوى عقب أزمة الحظر النفطي في عام ١٩٧٣م).

ولكي ندرك أهمية هذا الأمر، نشـير إلى محاولات صهيونية وأمريكية مبكرة متعددة لإلقاء الضوء علـى خطورة هـذه التبعية النفطية الغربية لنفط العرب والمسـلمين، فمثلاً عُقدت عام ١٩٧٥م، في القدس المحتلة ندوة إسـرائيلية دولية موسـعة كان موضوعها وعنوانها (المظاهر العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي)، نُوقشت فيها (عناصر القوة في الوطن العربي).. وحصل التركيز -بوجه خاص- على (العنصر النفطي وعائداته)، ولا سـيما النفط الخليجي.. والسعودي.. ومما قيل فيها على لسان

البروفيسور جيوفري كيمب [1] : إن «الدرس الثاني السياسي والجيوستراتيجي الذي أود التطرق إليه يتعلق بقوة السيطرة العربية على دول العالم الصناعية وغير الصناعية، والأمر ببساطة أنه طالما بقيت أوروبا واليابان ودول العالم الثالث معتمدة على النفط العربي، فإن عليها أن تؤيد الأماني العربية ووجهة نظرها في أسس التسوية السلمية.. وما لم تتضاءل القدرة الاقتصادية لكتلة أوبك، فإن هذا الاتجاه سيبقى مستمرًا، وسنبقى مع حقيقة أن أهمية النفط السعودي ستزداد خلال السنوات المقبلة، وهناك احتمال متزايد بأن تميل الكفة لصالح العرب نتيجة للضغط العربي النفطي والمالي على الولايات المتحدة الأمريكية».

أما البروفيسور حاييم باركاي فقال: إن النفط الخليجي وفائضه المالي سيأخذان طريقهما إلى الأسواق المالية للدول الصناعية، وهذا يعني أن ما وُصِف بـ (البترو دولار) قد أصبح عنصرًا أساسيًا مؤثرًا لدى المصارف الكبيرة وفي الأوساط الصناعية، وسيكون مؤثرًا بالتالي في السياسات الغربية والأمريكية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي».

الفوائض والعوائد النفطية:

باتت الفوائض والعوائد النفطية، خاصة مع تصاعد أسعار النفط لأرقام فلكية وتضاعف هذه الفوائض، تمثل سلاحًا إسلاميًا وعربيًا مهمًا لا تزال الدول العربية والإسلامية تجهل أهميته، أو لا تستخدمه ولا تتنبه له في ظل الثقافة الاستهلاكية والترفيهية التي تشكِّل جزءًا كبيرًا من سمات الشخصية العربية النفطية.

فهذه الفوائض أو العوائد النفطية تكفي -لو جرى استثمارها- لتحقيق طفرة في القوة الاقتصادية العربية، ومن ثَمَّ القوة السياسية للعرب والمسلمين؛ لكبر حجمه بالمقارنة بسوق الاستثمار العربي الضعيف، ولو ظلت في بنوك الغرب -كأموال- ستتعرض للحجز عليها أو مصادرتها في حالات الخلافات السياسية أو الحروب، (تم الحجز بالفعل على أموال العديد من الشخصيات الخليجية والجمعيات الخيرية الإسلامية في الغرب بدعاوى الإرهاب).

بل إن جزءًا كبيرًا من هذه العوائد اتجه -نتيجة التفكير غير الرشيد في البحث عن مصارف استراتيجية لها تفيد الأمة- للمضاربات سواء في أسواق الأوراق المالية أو في العقارات، أو اتجه إلى خارج المنطقة

(١) مجلة الجزيرة، عدد ١٩٥، ٧ نوفمبر ٢٠٠٦م، وصحيفة الشرق الأوسط عدد ١٠٦٦٩، ٧/٧/٢٠٠٧م، «أعاصير حول المخزون النفطي».

العربية، وقد ظهر أثر هذا التوجه في عمليات التغطية المضاعفة بمئات المرات للاكتتابات المعروضة في بعض البورصات العربية، أو التوسع في العقارات الفاخرة والسياحية في بلدان تعاني من مشكلة إسكان خانقة كمصر والإمارات، مما أدى إلى ارتفاع في أسعار الأراضي، وبالتالي إلى زيادات في الخدمات المقدمة لهذه الاستثمارات، والتي تؤثر بطبيعتها على أسعار السلع الاستهلاكية.

١- حجم الفوائض:

المقصود بالفوائض النفطية هو ما يفيض عن حاجة أي بلد عربي من أموال النفط، بعد استقطاع الميزانية والنفقات المختلفة لكل دولة من عائدات بيع النفط السنوية، وهذه الفوائض بدأ الحديث عنها جديًا في أعقاب ثاني طفرة نفطية (الأولى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م) بارتفاع أسعار النفط منذ أوائل الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، بيد أن هذه الفوائض الأولى أُنفقت في بناء مشاريع بالبلاد أو ضاعت في مشاريع ترفيهية وبناء قصور وفيلات، ثم جاءت فترة الانحسار النفطي بعد انخفاض أسعار النفط لأرقام متدنية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، لتأكل ما قدَّمته السنوات السابقة من فوائض.

بيد أن عودة الروح لأسعار النفط، خصوصًا مع بداية الألفية الثانية، وبلوغها حاجز الـ١٠٠ دولار أحيانًا، وبصورة متصاعدة؛ رفع من حجم العوائد والفوائض بصورة كبيرة.

فارتفاع الأسعار خلال عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م مثلاً أمّن ما قيمته ١٠٠ مليار دولار للاقتصاد السعودي، ما مثّل فائضًا في الموازنة تتراوح قيمته بين ٣٠ و٤٠ مليار دولار، كما أن «عائدات دول مجلس التعاون الخليجي الست من النفط بلغت حدود ٣٠٠ مليار دولار، لتحقق بذلك ضعف إيراداتها قبل سنتين، حتى إن دولة كالكويت بلغ فائض موازنتها بين ثمانية وعشرة مليارات دولار» مقابل ٤,٨ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.

وقد أكد رئيس مجموعة سامبا المالية في العاصمة السعودية أن الاقتصاديات العربية جنت نحو ٢٥٠ مليار ريال (٦٦ مليار دولار) من عوائد النفط عام ٢٠٠٦م، وهو أعلى رقم تجنيه على الإطلاق لعام واحد.

أيضًا دفعت الوفرة المالية الضخمة التي نتجت عن ارتفاع أسعار البترول إلى مطالبة بعض أعضاء البرلمان الكويتي بتوزيع فائض أرباح النفط التي تُقَدَّر بمليارات الدولارات على الشعب (بمعدل ٣٤ ألف دولار لكل مواطن من السكان الأصليين وهم مليون نسمة فقط) بعدما وصل (فائض) أرباح

النفط إلى ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م فقط ؛ بسبب ارتفاع أسعار الخام عالميًا!

بل إن قرابة ٢٠ نائبًا في البرلمان (من أصل ٥٠) عارضوا توسع الحكومة في استخراج النفط، ورفضوا منح الحكومة صلاحية إبرام العقود في مشروعها بشأن التطوير والاستثمار في حقول الشمال النفطية بدعوى أنه «تفريط في الثروة النفطية»، على اعتبار أن الكويت -التي تعوم على ١٠٪ من نفط العالم المكتشف- لديها فائض مالي كبير بلغ ٣٠ مليار دولار في السنوات الست الماضية، هذا بالإضافة إلى عائدات الأصول الكويتية خارج الكويت، وهي تقدر بأكثر من مائة مليار دولار.

ومما نُشر في هذا الصدد حول حجم هذه الفوائض كان تأكيد تقرير لمجلة «الإيكونوميست» البريطانية في يونيو ٢٠٠٧م يرصد حجم هذه الفوائض في دول الخليج (البحرين- الكويت- عمان- قطر- السعودية- الإمارات) بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦م ذكرت فيه أنه مع ارتفاع أسعار البترول ربحت هذه الدول الست حوالي ١.٥ تريليون دولار من تصدير البترول، وهو مبلغ ضعف ما كسبته في الأعوام الخمسة السابقة عن ذلك، وقال كاتب المقال: إن حوالي تريليون دولار صُرفت في الاستيراد، وأكثر من ٥٤٣ بليون دولار خرجت إلى خارج هذه الدول غالبًا في استثمارات أجنبية.

كذلك قال تقرير لصندوق النقد الدولي نشرته وكالة الأنباء الفرنسية ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م: إن الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع من ٤٠٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣م إلى ٧١٢ مليارًا في عام ٢٠٠٦م، وإلى ٧٩٠ مليارًا في عام ٢٠٠٧م، وتوقع الصندوق أن يصل هذا الناتج إلى ٨٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م.

وقال تقرير آخر لـ «معهد التمويل الدولي»: إن إجمالي أرصدة دول الخليج العربي في الخارج سترتفع بنهاية عام ٢٠٠٨م لتتجاوز مبلغ ألفي (٢٠٠٠) مليار دولار؛ وذلك بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وقال التقرير الذي نشرته صحيفة الفاينانشيال تايمز في عددها الصادر ١٧ يناير ٢٠٠٨م: إن ثروة المنطقة في الخارج من حكومية أو خاصة بلغت في نهاية عام ٢٠٠٧م قرابة ١٨٠٠ مليار دولار.

أيضًا أشار تقرير لمجلة (نيوزويك) الأمريكية [1] إلى أن دول مجلس التعاون الست حصلت بنهاية عام ٢٠٠٧م على دخل إضافي من نفطها، قدّره معهد التمويل الدولي بـ٥٤٠ مليار دولار، مما يفوق قيمة صادرات البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعة.

(١) تقرير «الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- ٢٠٠٧م.

وأكدت المجلة أنه إذا ما استمرت (الطفرة النفطية) الراهنة، فإن التكتل الخليجي سيصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول سنة ٢٠٣٠م.

وقد دفع تضخم وأهمية هذه الفوائض، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي للدعوة في مارس ٢٠٠٧م إلى قمة اقتصادية عربية تبحث سبل استثمار الفوائض البترولية بالمنطقة، لافتًا إلى «أن هذه الفوائض تعتبر الفرصة الثانية أمام البلدان العربية لتنمية المنطقة»، كما طرح خبراء الاقتصاد أفكارًا عديدة لاستغلال هذه الفوائض في مشاريع عربية وإسلامية.

٢- الفوائض وصفقات السلاح :

غالبًا ما تسعى الدول الغربية لاستعادة ما أنفقته في شراء البترول من الدول العربية والإسلامية في صورة صفقات سلاح باهظة للدول العربية، وهي سياسة أمريكية وأوروبية ثابتة، خصوصًا في حالات ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة.

ولخطورة هذا السلاح الغربي الذي يستهدف استنزاف هذه الفوائض النفطية العربية وعدم استفادة الأمة منها؛ لأن صفقات السلاح (في ظل تجميد الحروب في المنطقة ما لم تكن بين العرب والمسلمين وبعضهم البعض) تفسد وتصدأ وتتقادم وتُوضَع في المخازن، ما يتطلب الحاجة لتحديثها دومًا.

نشير هنا لأهم ما جاء في تقرير «سيبري» السنوي الأخير للتسلح الذي أُعلن عنه بالقاهرة يوم ٢٣ يناير ٢٠٠٨م.

فقد كشف الكتاب السنوي لمعهد استوكهولم لأبحاث السلام (سيبري) حول «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي» في الطبعة العربية الخامسة منه لعام ٢٠٠٧م عن حقائق مهمة فيما يخص التسلح في المنطقة العربية، أبرزه أن دولة الإمارات العربية تتقدم على إسرائيل في استيراد الأسلحة التقليدية من الغرب، بما يساوي نحو ٩٣٦٨ بليون دولار، يليها السعودية، فيما تأتي إيران في المرتبة الرابعة.

وكشفت مناقشات التقرير - خلال ندوة عقدها «المجلس المصري للشئون الخارجية»، ٢٣ يناير ٢٠٠٨م بحضور معدي التقرير على لسان الباحث السويدي Daniel Nord - أن دولة الإمارات

العربية المتحدة تحتل صدارة دول المنطقة في شراء الأسلحة التقليدية من الغرب بما يساوي ٩٣٦٨ بليون دولار، يليها السعودية بنحو ٨٦٣٥ بليون، وإسرائيل بنحو ٦٢٧٦ بليون دولار، وإيران في المرتبة الرابعة بنحو ٤٥٢٤ بليون دولار».

وكشف خبراء ناقشوا التقرير -الذي يصدره معهد استكهولم لأبحاث السلام (سيبري) منذ ثمانية وثلاثين عامًا تحت اسم (SIPRY) حول «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي»- أن أرقام الأنفاق العسكري تستنزف العوائد النفطية!

إذ قال الدكتور مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية -في الندوة التي دعا لها المؤلف-: إن كتاب «سيبري» كشف أن هناك «موجة ثانية» من الصفقات وبيع السلاح تذهب من الغرب إلى دولٍ بعينها، وتحديدًا إلى إسرائيل ودول التعاون الخليجي، وهو ما كشفت عنه زيارات الرئيسين الأمريكي والفرنسي الأخيرتين إلى المنطقة».

وأرجع «علوي» هدف صفقات الأسلحة لدول التعاون الخليجي إلى «استنزاف أجزاء من الموارد النفطية لهذه الدول، خاصة وأن هذه الصفقات لا تُترجَم إلى قدرات عسكرية واضحة تستفيد منها دول التعاون الخليجي بشكل حقيقي متفرد».

ولم تمضِ أيام على تقرير «سيبري» حتى زار كل من الرئيسين الأمريكي بوش والفرنسي ساركوزي دول الخليج في يناير ٢٠٠٨م لعقد صفقات سلاح وغيرها بالمليارات، فساركوزي حقَّق لبلاده صفقات في دولة واحدة كالسعودية تزيد عن ٨٠ مليار يورو، منها اتفاق آخر خاص بالأمن الداخلي بـ١٠ مليارات يورو، وسبعة مشاريع في مجال التسلح قُدِّرت قيمتها بـ١٢ مليار يورو؛ تتضمن مروحيات وطائرات تموين وفرقاطات وغواصات، وكذلك قدرات جوية للمراقبة ودورية بحرية، وأنظمة دفاع جوي، وتحديث الحرس الوطني [١].

وبوش سعى للشيء نفسه وأكثر في جولته الخليجية التي وُصفت بجولة الوداع؛ حيث عقد صفقات سلاح مع دول محور الاعتدال الخليجية، شملت بيع صواريخ باتريوت للإمارات والكويت، وأنظمة للإنذار المبكر بقيمة عشرة مليارات دولار، وبيع نظام «آواكس» للإنذار المبكر للسعودية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وركَّزت الزيارة على ارتفاع أسعار النفط العالمية مؤخرًا، وتزايد الاعتماد الأمريكي

(١) محمد جمال عرفة، «ساركوزي في الخليج .. منافسة أم لعبة حلفاء؟»، موقع إسلام أون لاين. نت، ١٩ يناير ٢٠٠٨م.

والغربي عمومًا على بترول الخليج، وتأثير هذه الزيادات على تضخم العوائد النفطية الخليجية، والأهم المخاوف الأمريكية من تصاعد أصوات في الخليج تطالب بالاعتماد على العملة الأوروبية (اليورو) بدلاً من الدولار في أسعار النفط [1].

ويضاف إلى ذلك صفقات الأسلحة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج في سبتمبر ٢٠٠٧م، والتي تصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار.

والمشكلة هنا هي أن الإنفاق العسكري التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي يتصاعد، فقد ارتفع بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م إلى ٢٣٣ مليار دولار، أي ما يوازي ٧٠٪ من الإنفاق العسكري العربي، و٤٪ من الإنفاق العسكري العالمي.

ما يعني أن نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي يزيد، ففي عام ٢٠٠٤م فقط بلغت هذه النسبة ١٢٪ في سلطنة عمان، و٣,٨٪ في المملكة العربية السعودية، و٩,٧٪ في الكويت.

وغالبًا ما يأتي هذا الإنفاق على حساب مجالات إنفاق تنموية أخرى، ويتفوق عليها بشكل كبير، فوفقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات التقرير السنوي للمعهد الدولي لبحوث السلام، بلغ نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق العسكري ٩٥٨ دولارًا في عام ٢٠٠٤م، ويتفاوت هذا النصيب بين دولة خليجية وأخرى، فنصيب الفرد الكويتي من الإنفاق العسكري هو الأكبر؛ حيث يبلغ ١٦١٨ دولارًا، يليه الفرد العماني ونصيبه ١٣٠٧ دولارات، أما نصيب الفرد البحريني من الإنفاق العسكري، فقد بلغ ٦٤٤ دولارًا في عام ٢٠٠٤م.

وهذه مؤشرات تكشف عن أن نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق العسكري هو واحد من بين أعلى أنصبة الأفراد من الإنفاق العسكري في مختلف مناطق العالم، بينما كان نصيب الفرد في الكويت من الإنفاق على الصحة في عام ٢٠٠٢م يبلغ ٥٥٢ دولارًا، كان نصيبه من الإنفاق العسكري في العام نفسه ١٢٣٩ دولارًا، ونصيب الفرد من الإنفاق الصحي في سلطنة عمان ٣٧٩ دولارًا في عام ٢٠٠٢م، أما نصيبه من الإنفاق العسكري، فكان يبلغ في العام نفسه ٩٧٦ دولارًا، والأمر ذاته في المملكة العربية السعودية؛ حيث لم يكن نصيب الفرد من الإنفاق الصحي يزيد على ٥٣٤ دولارًا، أما نصيبه من الإنفاق العسكري، فكان يبلغ ٨٣٨ دولارًا. [2]

(١) محمد جمال عرفة، جولة بوش .. النفط ثم النفط .. فالنفط، إسلام أون لاين.نت، ١٠ يناير ٢٠٠٨م!

(٢) شحاتة محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية .. أولويات الإنفاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨م.

النفط إلى ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م فقط ؛ بسبب ارتفاع أسعار الخام عالميًا!

بل إن قرابة ٢٠ نائبًا في البرلمان (من أصل ٥٠) عارضوا توسع الحكومة في استخراج النفط، ورفضوا منح الحكومة صلاحية إبرام العقود في مشروعها بشأن التطوير والاستثمار في حقول الشمال النفطية بدعوى أنه «تفريط في الثروة النفطية»، على اعتبار أن الكويت -التي تعوم على ١٠٪ من نفط العالم المكتشف- لديها فائض مالي كبير بلغ ٣٠ مليار دولار في السنوات الست الماضية، هذا بالإضافة إلى عائدات الأصول الكويتية خارج الكويت، وهي تقدر بأكثر من مائة مليار دولار.

ومما نُشر في هذا الصدد حول حجم هذه الفوائض كان تأكيد تقرير لمجلة «الإيكونوميست» البريطانية في يونيو ٢٠٠٧م يرصد حجم هذه الفوائض في دول الخليج (البحرين- الكويت- عمان- قطر- السعودية- الإمارات) بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦م ذكرت فيه أنه مع ارتفاع أسعار البترول ربحت هذه الدول الست حوالي ١.٥ تريليون دولار من تصدير البترول، وهو مبلغ ضعف ما كسبته في الأعوام الخمسة السابقة عن ذلك، وقال كاتب المقال: إن حوالي تريليون دولار صُرفت في الاستيراد، وأكثر من ٥٤٣ بليون دولار خرجت إلى خارج هذه الدول غالبًا في استثمارات أجنبية.

كذلك قال تقرير لصندوق النقد الدولي نشرته وكالة الأنباء الفرنسية ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م: إن الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع من ٤٠٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣م إلى ٧١٢ مليارًا في عام ٢٠٠٦م، وإلى ٧٩٠ مليارًا في عام ٢٠٠٧م، وتوقع الصندوق أن يصل هذا الناتج إلى ٨٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م.

وقال تقرير آخر لـ «معهد التمويل الدولي»: إن إجمالي أرصدة دول الخليج العربي في الخارج سترتفع بنهاية عام ٢٠٠٨م لتتجاوز مبلغ ألفي (٢٠٠٠) مليار دولار ؛ وذلك بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وقال التقرير الذي نشرته صحيفة الفايناشيال تايمز في عددها الصادر ١٧ يناير ٢٠٠٨م: إن ثروة المنطقة في الخارج من حكومية أو خاصة بلغت في نهاية عام ٢٠٠٧م قرابة ١٨٠٠ مليار دولار.

أيضًا أشار تقرير لمجلة (نيوزويك) الأمريكية [1] إلى أن دول مجلس التعاون الست حصلت بنهاية عام ٢٠٠٧م على دخل إضافي من نفطها، قدَّره معهد التمويل الدولي بـ ٥٤٠ مليار دولار، مما يفوق قيمة صادرات البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعة.

(١) تقرير «الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- ٢٠٠٧م.

وأكدت المجلة أنه إذا ما استمرت (الطفرة النفطية) الراهنة، فإن التكتل الخليجي سيصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول سنة ٢٠٣٠م.

وقد دفع تضخم وأهمية هذه الفوائض، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي للدعوة في مارس ٢٠٠٧م إلى قمة اقتصادية عربية تبحث سبل استثمار الفوائض البترولية بالمنطقة، لافتًا إلى «أن هذه الفوائض تعتبر الفرصة الثانية أمام البلدان العربية لتنمية المنطقة»، كما طرح خبراء الاقتصاد أفكارًا عديدة لاستغلال هذه الفوائض في مشاريع عربية وإسلامية.

٢- الفوائض وصفقات السلاح :

غالبًا ما تسعى الدول الغربية لاستعادة ما أنفقته في شراء البترول من الدول العربية والإسلامية في صورة صفقات سلاح باهظة للدول العربية، وهي سياسة أمريكية وأوروبية ثابتة، خصوصًا في حالات ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة.

ولخطورة هذا السلاح الغربي الذي يستهدف استنزاف هذه الفوائض النفطية العربية وعدم استفادة الأمة منها ؛ لأن صفقات السلاح (في ظل تجميد الحروب في المنطقة ما لم تكن بين العرب والمسلمين وبعضهم البعض) تفسد وتصدأ وتتقادم وتُوضَع في المخازن، ما يتطلب الحاجة لتحديثها دومًا.

نشير هنا لأهم ما جاء في تقرير «سيبري» السنوي الأخير للتسلح الذي أُعلن عنه بالقاهرة يوم ٢٣ يناير ٢٠٠٨م.

فقد كشف الكتاب السنوي لمعهد استوكهولم لأبحاث السلام (سيبري) حول «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي» في الطبعة العربية الخامسة منه لعام ٢٠٠٧م عن حقائق مهمة فيما يخص التسلح في المنطقة العربية، أبرزه أن دولة الإمارات العربية تتقدم على إسرائيل في استيراد الأسلحة التقليدية من الغرب، بما يساوي نحو ٩٣٦٨ بليون دولار، يليها السعودية، فيما تأتي إيران في المرتبة الرابعة.

وكشفت مناقشات التقرير -خلال ندوة عقدها «المجلس المصري للشئون الخارجية»، ٢٣ يناير ٢٠٠٨م بحضور معدي التقرير على لسان الباحث السويدي Daniel Nord - أن دولة الإمارات

العربية المتحدة تحتل صدارة دول المنطقة في شراء الأسلحة التقليدية من الغرب بما يساوي ٩٣٦٨ بليون دولار، يليها السعودية بنحو ٨٦٣٥ بليون، وإسرائيل بنحو ٦٢٧٦ بليون دولار، وإيران في المرتبة الرابعة بنحو ٤٥٢٤ بليون دولار».

وكشف خبراء ناقشوا التقرير -الذي يصدره معهد استكهولم لأبحاث السلام (سيري) منذ ثمانية وثلاثين عامًا تحت اسم (SIPRY) حول «التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي»- أن أرقام الأنفاق العسكري تستنزف العوائد النفطية!

إذ قال الدكتور مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية -في الندوة التي دعا لها المؤلف-: إن كتاب «سيبري» كشف أن هناك «موجة ثانية» من الصفقات وبيع السلاح تذهب من الغرب إلى دولٍ بعينها، وتحديدًا إلى إسرائيل ودول التعاون الخليجي، وهو ما كشفت عنه زيارات الرئيسين الأمريكي والفرنسي الأخيرتين إلى المنطقة».

وأرجع «علوي» هدف صفقات الأسلحة لدول التعاون الخليجي إلى «استنزاف أجزاء من الموارد النفطية لهذه الدول، خاصة وأن هذه الصفقات لا تُترجَم إلى قدرات عسكرية واضحة تستفيد منها دول التعاون الخليجي بشكل حقيقي متفرد».

ولم تمضِ أيام على تقرير «سيبري» حتى زار كل من الرئيسين الأمريكي بوش والفرنسي ساركوزي دول الخليج في يناير ٢٠٠٨م لعقد صفقات سلاح وغيرها بالمليارات، فساركوزي حقَّق لبلاده صفقات في دولة واحدة كالسعودية تزيد عن ٨٠ مليار يورو، منها اتفاق آخر خاص بالأمن الداخلي بـ١٠ مليارات يورو، وسبعة مشاريع في مجال التسلح قُدِّرت قيمتها بـ١٢ مليار يورو؛ تتضمن مروحيات وطائرات تموين وفرقاطات وغواصات، وكذلك قدرات جوية للمراقبة ودورية بحرية، وأنظمة دفاع جوي، وتحديث الحرس الوطني [1].

وبوش سعى للشيء نفسه وأكثر في جولته الخليجية التي وُصفت بجولة الوداع؛ حيث عقد صفقات سلاح مع دول محور الاعتدال الخليجية، شملت بيع صواريخ باتريوت للإمارات والكويت، وأنظمة للإنذار المبكر بقيمة عشرة مليارات دولار، وبيع نظام «آواكس» للإنذار المبكر للسعودية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وركَّزت الزيارة على ارتفاع أسعار النفط العالمية مؤخرًا، وتزايد الاعتماد الأمريكي

(١) محمد جمال عرفة، «ساركوزي في الخليج .. منافسة أم لعبة حلفاء؟»، موقع إسلام أون لاين. نت، ١٩ يناير ٢٠٠٨م.

والغربـي عمومًا على بترول الخليج، وتأثير هذه الزيادات على تضخـم العوائد النفطية الخليجية، والأهـم المخاوف الأمريكية من تصاعد أصوات في الخليج تطالب بالاعتماد على العملة الأوروبية (اليورو) بدلاً من الدولار في أسعار النفط [1].

ويضاف إلى ذلك صفقات الأسـلحة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية لدول الخليج في سبتمبر ٢٠٠٧م، والتي تصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار.

والمشـكلة هنا هي أن الإنفاق العسـكري التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي يتصاعد، فقد ارتفع بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م إلى ٢٣٣ مليار دولار، أي ما يوازي ٧٠٪ من الإنفاق العسـكري العربي، و٤٪ من الإنفاق العسكري العالمي.

ما يعني أن نسـبة الإنفاق العسـكري مـن الناتج المحلي الإجمالي فـي كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي يزيد، ففي عام ٢٠٠٤م فقط بلغت هذه النسبة ١٢٪ في سلطنة عمان، و٣,٨٪ في المملكة العربية السعودية، و٩,٧٪ في الكويت.

وغالبًا ما يأتي هذا الإنفاق على حساب مجالات إنفاق تنموية أخرى، ويتفوق عليها بشكل كبير، فوفقًـا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات التقرير السـنوي للمعهد الدولي لبحوث السـلام، بلغ نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق العسكري ٩٥٨ دولارًا في عام ٢٠٠٤م، ويتفاوت هـذا النصيب بين دولة خليجية وأخرى، فنصيب الفرد الكويتي من الإنفاق العسـكري هو الأكبر؛ حيـث يبلغ ١٦١٨ دولارًا، يليه الفرد العمانـي ونصيبه ١٣٠٧ دولارات، أما نصيب الفرد البحريني من الإنفاق العسكري، فقد بلغ ٦٤٤ دولارًا في عام ٢٠٠٤م.

وهذه مؤشرات تكشف عن أن نصيب الفرد الخليجي من الإنفاق العسكري هو واحد من بين أعلى أنصبة الأفراد من الإنفاق العسـكري في مختلف مناطق العالم، بينما كان نصيب الفرد في الكويت مـن الإنفاق على الصحة في عام ٢٠٠٢م يبلغ ٥٥٢ دولارًا، كان نصيبه من الإنفاق العسـكري في العام نفسه ١٢٣٩ دولارًا، ونصيب الفرد من الإنفاق الصحي في سلطنة عمان ٣٧٩ دولارًا في عام ٢٠٠٢م، أما نصيبه من الإنفاق العسـكري، فكان يبلغ في العام نفسه ٩٧٦ دولارًا، والأمر ذاته في المملكة العربية السعودية؛ حيث لم يكن نصيب الفرد من الإنفاق الصحي يزيد على ٥٣٤ دولارًا، أما نصيبه من الإنفاق العسكري، فكان يبلغ ٨٣٨ دولارًا. [2]

(١) محمد جمال عرفة، جولة بوش .. النفط ثم النفط .. فالنفط، إسلام أون لاين.نت، ١٠ يناير ٢٠٠٨م!

(٢) شـحاتة محمـد ناصر، الخليـج والطفرة النفطية الثانية .. أولويات الإنفاق، مجلة السياسـة الدولية، مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨م.

البعض -مثل الدكتور حسن عيسى- طرح في مقالٍ نشرته مجلة «المجتمع» الكويتية في ديسمبر ٢٠٠٧م، فكرة محاربة الجوع والفقر في العالم الإسلامي والعربي عبر إخراج زكاة هذه الفوائض البترولية فقط، مؤكدًا أن زكاة هذه الأموال تقدر بحوالي (١٣.٥ بليون دولار) أو أكثر لو ضربنا هذا الرقم في رقم ٨ - في حالة إخراج زكاة الركاز- وأن العلماء ذهبوا إلى وجوب الزكاة بنسبة الخُمس في الركاز والمعدن المستخرَج من الأرض؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: **«وفي الركاز الخُمُس»** (البخاري)، ولقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ}** [البقرة: ٢٦٧].

ودعا لمحاربة الجوع والفقر بهذه الزكاة المستخرَجة من هذه الفوائض، وهي أمور تحتاج إلى مشاريع ضخمة وأموال طائلة [١].

والبعض الآخر مثل الدكتور «أحمد عبد الحليم عمر» -مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- أشار في تصريحات منشورة بجريدة «الجمهورية» المصرية في أبريل ٢٠٠٢م، إلى أن سلاح الاستثمارات العربية والأرصدة الخارجية في مصارف أمريكا يمكن أن يكون فعّالاً إذا بدئ بتحرك عربي جماعي بالتهديد باستخدامه، وذكر أن حجم هذه الأرصدة يبلغ تريليون ونصف مليار دولار أمريكي تقريبًا.

ولكن القضية المهمة هنا هي كيفية استثمار هذه الفوائض في مشاريع استراتيجية وحيوية تدر عوائد مالية فعلية، بعيدًا عن أموال النفط، وتدر -وهو الأهم- نفوذًا عربيًّا اقتصاديًّا على الساحة العالمية -كالصين والنمور الآسيوية- ينعكس على نفوذ سياسي قوي، مثل الاستثمار في مرافق حيوية أمريكية وأوروبية، أو السعي لتحويل صفقات السلاح على الأقل لبرامج تنموية، وليس مجرد توريد أسلحة.

النفط كسلاح لحماية الأقليات المسلمة:

ويتصل بفكرة تنويع مصادر استثمار أموال النفط، فكرة أخرى بشأن استخدام النفط كسلاح لحماية الأقليات المسلمة في العالم غير المسلم، وفي الدول التي يجري الاستثمار فيها، كما يحدث في الصين وفي أوروبا (مثل أزمة الإساءة الدانمركية)، وربط هذا بحجم الاستهلاك العربي والواردات، والمقاطعة أيضًا كسلاح.

(١) أحمد عيسى، الجوع في عصر التكنولوجيا، مجلة المجتمع، الكويت، ٨ ديسمبر ٢٠٠٨م.

بعبارة أخرى، السعي لاستقطاب دول أخرى كبرى غربية وغير غربية (آسيوية مثلاً كالصين)، وأسرها بسلاح النفط العربي -عبر صفقات تفضيلية- سواء لجهة الضغط عليها بسلاح النفط لاحقًا؛ كي تحسن معاملة الأقليات المسلمة بها، أو لجهة الاستفادة من مواقفها الدولية في مساندة القضايا العربية، أو لجهة معادلتها للقوة العظمى الحالية (أمريكا) في حالة غضب الأخيرة من سلاح النفط العربي الجديد، والسعي لاستخدام القوة العسكرية في تغيير أنظمة نفطية -كحالة العراق- أو التهديد بها.

ففي الوقت الذي يسعى فيه الغرب -أمريكا تحديدًا- للتخلص من عبء التبعية للنفط العربي والإسلامي يزداد اعتماد دول أخرى آسيوية على هذا النفط، فالصين ودول آسيوية أخرى أشد طلبًا على النفط بفعل النمو المتسارع بها، ما يتطلب سعيًا عربيًا وإسلاميًا لاستخدام هذا السلاح (النفط) للضغط على الصين وهذه الدول الآسيوية؛ كي تعادل الهيمنة الأمريكية، وتساند المطالب العربية والإسلامية المشروعة من جهة، وكي تحسّن سلوكها مع الأقليات المسلمة من جهة أخرى، وأن تتحول هذه الدول الكبرى تدريجيًا لرصيد استراتيجي في صالح الجانب العربي.

فمع استمرار النمو الاقتصادي الكبير في الصين والهند يزداد استهلاك البترول بنفس النسبة، فالصين تستهلك حاليًا ضعف ما كانت تستهلكه منذ عشرة أعوام، وتعتبر ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد اليابان، بل سوف تتفوق على اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للبترول خلال أعوام قليلة.

وقد دفع هذا الصين للتفكير في السعي لتأسيس مخزون استراتيجي على غرار المخزون الاستراتيجي الأمريكي؛ تحسبًا لمشكلات تواجهها مستقبلاً تعطل مسيرتها التنموية المتصاعدة، والمخزون المقترح يعادل نحو ١٠٠ مليون برميل من النفط السعودي، أي ما يعادل عشرة أيام من الإنتاج النفطي للمملكة ككل، ما يتطلب بدوره أن يجري الاستفادة من هذا الارتهان والتبعية الصينية لنفط العرب والمسلمين في الضغط على الصين من أجل قضايا إسلامية عديدة، أقلها توفير الحماية للأقليات المسلمة هناك التي تعاني القهر، فضلاً عن لعب دور موازٍ للدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل وضد المصالح العربية.

وكمثال على أهمية هذا السلاح، نشير لتقرير بثته وكالة رويتر في نوفمبر ٢٠٠٦م

أكد أن «نفط المسلمين فتح مساجد الصين على مصراعيها» [1]، وأن هناك نهجًا جديدًا تتبعه الحكومة الشيوعية هناك؛ بهدف كسب التأييد في الشرق الأوسط الغني بالنفط، يتمثل في تخفيف القيود المتعلقة بالإسلام داخل البلاد، بما أتاح لمزيد من مسلمي الصين تحقيق أحلامهم بتعلُّم أصول دينهم، خصوصًا في إقليم شينجيانج ذي الأغلبية المسلمة، وإعادة بناء مساجد لحق بها ضرر بالغ إبان موجة «الثورة الثقافية»، وجاءت عمليات الترميم بقدر مدهش من الفخامة.

أيضًا يمكن الاستفادة هنا من الهجوم الصناعي الصيني على البلدان العربية، ودخول الصين في مشروعات نفطية عربية وإسلامية عديدة، بينما كانت للصين ممتلكات في حقول نفطية وغازية في ٢٣ دولة في عام ٢٠٠٣م ارتفع هذا العدد إلى ٣٦ دولة في العام ٢٠٠٥م، وخلال السنوات الخمس الأخيرة لوحظ دخول الشركات الصينية إلى الدول العربية بشكل كبير: ففي السودان مثلًا الشركات الصينية تنتج نحو ٨٠٪ من النفط السوداني (حوالي ٦٠٠ ألف برميل يوميًا)، وهناك استكشافات صينية عن الغاز في المملكة العربية السعودية، وكذلك هناك مشروع صيني كبير في الجزائر بالتعاون مع شركة النفط الوطنية الجزائرية، وفي إيران أيضًا هناك مشروعات صينية.

المسلمون وسلاح الغذاء

عندما استعمل العرب سلاح حظر النفط عام ١٩٧٣م، سُئل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي حينذاك عن إمكانية استخدام أمريكا القوة العسكرية لاحتلال منابع النفط؟ فأجاب أنهم سيستخدمون «سلاح الغذاء».

وذكر كيسنجر حينئذ أن الأمريكيين والغرب سيجعلون العرب -الذين قرروا استخدام النفط سلاحًا في المعركة- يدفعون الثمن غاليًا، وأن كل دولار سيدخل الجيب الأيمن للعرب سيخرجه -أي الأمريكان- من الجيب الأيسر أضعاف أضعافه بشراء الحديد (يقصد السلاح).

(١) رابط للخبر: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=١١٦٥٩٩٣٩٨٥٤٨٦٢FNWALayout/pagename=Zone-Arabic-News&

كما أكد كيسنجر أنهم سوف يعالجون خلل سيطرة العرب على النفط من خلال السيطرة الكاملة على جميع المنطقة (وهذا ما فعلوه بشكل تدريجي)، ولذلك فأحد عناصر الضعف في موقف الدول العربية والإسلامية المنتجة للنفط، والذي يعد بمثابة السلاح المضاد لسلاحهم النفطي هو استخدام الغرب لسلاح الغذاء ضد العرب، سواء عبر رفع سعره أو عبر حجبه، أو تخفيض الكميات الواردة منه للسوق العالمي؛ لرفع سعره (القمح والذرة والزيوت أمثلة برزت مؤخرًا عقب ارتفاع أسعار النفط بشدة).

فالواردات الغذائية العربية تمثل نحو ١٦٪ من قيمة الواردات العربية بشكل عام ما يعني أن الوضع الحالي للأمن الغذائي العربي سيئ جدًا؛ حيث يتراوح حجم الفجوة الغذائية بين ٥٠٪ في الحبوب و٣٠٪ في اللحوم والألبان.

ولأن قيمة الفجوة الغذائية في العالم العربي قُدِّرت بما بين ١٢ و ١٧ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣م فقط، وفق دراسة اقتصادية أصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بالقاهرة، كما أن العالم العربي يستورد بما قيمته ٢٠ مليار دولار سنويًا سلعًا غذائية، ويصدِّر بحوالي ٤.٥ مليار فقط أغذية، فهناك مشكلة حقيقية في تغطية هذه الواردات الزراعية، ما يتطلب السعي الجدي لزراعة أراضٍ عربية بصورة استراتيجية وفق تصور عربي إسلامي عام تشارك فيه دول بالأرض، وأخرى بالمال، وثالثة بالخبرة الزراعية، ورابعة بالأيدي العاملة المدربة، وضرورة دخول رأس المال النفطي والقطاع الخاص في هذه المشاريع المربحة.

وهناك مقترحات عديدة تزخر بها أرفف مراكز الدراسات العربية للتغلب على هذه المشكلة، التي يمكن أن تحول سلاح النفط الجديد لسلاح عديم الجدوى في مواجهة سلاح الغذاء، منها اقتراحات الدراسة سالفة الذكر التي أصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بالقاهرة بعنوان «محددات الأمن الغذائي العربي» لحل المشكلة الغذائية في الوطن العربي.

بعض هذه المقترحات تتمثل في المطالبة ببناء شبكة جيدة من البنية الأساسية التي تربط الوطن العربي بعضه ببعض؛ تبدأ بالطرق البرية، والسكك الحديدية والمطارات الحدودية (على حدود كل دولة من الدول العربية الشقيقة مطار متصل بالمطار الآخر على نفس الحدود)، وشبكة موانئ جيدة مع شبكة مواصلات واتصالات على أحدث

مستوًى تكنولوجي ؛ بالإضافة إلى العمل على إصدار تشريع اقتصادي موحَّد، يضمن مع السلامة القطرية سلامة وأمان انتقال رءوس الأموال والأفراد العرب من مناطق الوفرة إلى مناطق الاستثمار.

كما تشدِّد الدراسة على ضرورة التنسيق العربي في مجال الإنتاج وفقًا لمبدأ الميزة النسبية، وبما يحقق زيادة كفاءة استخدام الموارد العربية، وزيادة وتعظيم الإنتاج العربي، وزيادة وتعميق التعاون العربي، خاصة في مجال إنتاج وتجارة الغذاء بالإضافة إلى العمل على إيجاد مؤسسات شعبية اقتصادية تعمل بإرادة التعاون على تعميق العلاقات الاقتصادية بما يحقق الرفاهية للجميع.

كما دعت الدراسة إلى العمل على إزالة أسباب فشل التعاون العربي في مجال الإنتاج الغذائي، والقضاء على التباين الشديد في متوسطات الدخول الفردية في الدول العربية، بالإضافة إلى استمرار المحاولات العربية في إنشاء تجمع عربي اقتصادي يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمواطن العربي، وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى السعي لتنويع الإنتاج وهياكله في الدول العربية ؛ بحيث يقوم كل قُطْر عربي بإمداد باقي الوطن العربي بسلع غذائية لها ميزة نسبية في هذا القطر.

ومعروف أن الدول الإسلامية لا تنتج الكثير من السلع والخدمات، بل تستورد معظم ما هو ضروري وكمالي لإشباع حاجات المجتمع (بلغت نسبة الاعتماد على الاستيراد من الخارج حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥م حوالي ٨٥٪)، وتعتمد اقتصادات الدول الإسلامية اعتمادًا رئيسًا على النفط ؛ حيث تلعب صادرات النفط دورًا مهيمنًا، ويمثل في معظم الحالات أكثر من ٨٠٪ من إجمالي الصادرات، وترتفع النسبة في بعض الدول إلى أكثر من ٩٥٪.

وهذا الأمر في غاية الخطورة ؛ لأنه لا يوجد ضمان أن عائدات الدول الإسلامية من تصدير النفط ستظل كافية لتمويل الاستيراد الضروري ؛ ولا يوجد ضمان أن الدول الإسلامية لن تضطر إلى خفض إنتاجها من النفط ؛ بسبب ظهور منتجين جدد في سوق النفط العالمية، أو بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط، أو لأسباب أخرى كظهور طاقة بديلة رخيصة، فلا يوجد ضمان أن الأبحاث العلمية الحديثة لن تسفر عن اكتشاف أو اختراع مصدر طاقة جديد منافس للنفط.

النفط يقلب نمط الحياة الغربية

إن التخلص من الاعتماد على نفط المسلمين يُعتبَر بالنسبة للغرب هدفًا استراتيجيًا، ولهذا يجب على الدول النفطية أن تصحح هذا الواقع وتسعى للاعتماد على نفسها في مشاريع غذائية وصناعية تنتج احتياجاتها، ولا ترهن نفسها للغرب، كما يرهن هو نفسه للدول العربية والإسلامية طلبًا للنفط، خصوصًا بعدما ارتفعت عائدات النفط بصورة ضخمة مع وصول أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل.

لأنها قارّة كاملة مترامية الأطراف؛ ولأن نمط الحياة الأمريكية اعتمد على فكرة انخفاض تكلفة النقل ورخصه، ومن ثم على فكرة الإنتاج الضخم (mass-producing) في أماكن بعيدة ونقله لمراكز الطلب، فقد ارتبط ذلك كله بفكرة وجود نفط رخيص الثمن يُسَهِّل هذه التنقلات الكثيرة، ويجعل عملية نقل المنتجات من أماكن الإنتاج البعيدة لمراكز البيع رخيصة.

ولأن سعر بيع النفط ارتفع بصورة كبيرة، وتخطى كل الحواجز المتوقعة، كما أن المخزون النفطي الأمريكي لن يصمد أمام الاستهلاك المتزايد، فضلًا عن استنزاف أمريكا لنفط دول أمريكا اللاتينية، فإن كل هذه التطورات تصبّ في صالح نفط المسلمين والعرب، وترفع من أسهمه مستقبلاً بصورة أكبر، وهذا سلاح في حد ذاته.

فالمخزون النفطي اللاتيني الذي ركُزت عليه أمريكا في الفترة الماضية، بدأ الآن ينضب، أو هو في طريقة للنضوب في وقت قريب (مخزون أمريكا اللاتينية لا يتعدى ١٢٪ من الاحتياطي العالمي، وأمريكا الشمالية ٤٪، كما أن التوسع الصناعي في دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وشيلي، يزيد حاجتها إلى النفط)، وبالتالي أصبحت خيارات أمريكا والغرب محدودة أكثر، وزاد اعتمادهم على بترول العرب في الوقت الحاضر، ما زاد بدوره من أهمية النفط العربي، وزاد من أهمية هذا السلاح في يد الدول العربية.

وهذا النضوب المرتقب لنفط أمريكا بعد سنوات قليلة، وكذا ارتفاع أسعار النفط العالمية، له تأثيرات مجتمعية وحياتية كبيرة على المجتمعات الغربية، خصوصًا أمريكا؛ بحيث تتزايد هذه التأثيرات مع ارتفاع أسعار النفط ما يعني أن النفط يلعب وسيلعب دورًا في إعادة فك وتركيب هوية ومعيشة المجتمعات هنا وهناك.

وهذه ثلاثة أمثلة على ذلك :

(الأول) : أن أمريكا مثلاً اعتمدت على النفط الرخيص في حياتها منذ ظهور النفط (بضع سنتات، وعندما ارتفع وصل إلى قرابة ٢.٤ دولار للجالون)، ومن ثم قام نشاطها الاقتصادي كله على فكرة رخص أسـعار المواصلات بين الولايات الأمريكية وبين بعضها البعض، وكذا بين القارة الأمريكية والعالـم الخارجي، ما أدى لظهور فكرة الشـركات المتعددة الجنسـيات، وفكـرة التصنيع في غير مراكز الإنتاج الرئيسـة (الإنتاج في الصين أو الهند لمنتجات أمريكية، ونقلها لأمريكا بأسـعار شحن رخيصة)، أو عدم زراعة منتجات معينة وشراؤها من الخارج.

ومع ارتفاع أسـعار النفط ارتفعت أسـعار المواصلات وتكلفة الشـحن، ما يعني ارتفاع أسـعار السـلع المسـتوردة عمومًا، والسـعي للإنتاج المحلي لتعويض هذا الارتفاع في السـعر، ومن ثَمّ التحول التدريجي في فكرة فصل مراكز الإنتاج عن البيع والتوزيع، وتدمير نمط الشـركات المتعددة الجنسـيات، خصوصًا في ظل حالة الإقبال العربي على شـراء فروع شـركات غربية، أو الاستثمار بصـورة أكبر فـي الداخل العربي، وفـي بلدان أخرى آسـيوية وإفريقية بعيدًا عـن الغرب، وظهور تكتلات صناعية نفطية عربية مهمة يمكن أن تعلب دورًا مؤثرًا.

(الثانـي): أن ارتفاع أسـعار النفط ربما يعيد العالم للعصر الزراعـي القديم حينما كانت كل دولة تسعى لزراعة منتجاتها الغذائية لسكانها في أراضيها، قبل أن تظهر أفكار الإنتاج بالجملة، والشركات متعددة الجنسيات، وهذا مكسب للعالم العربي والإسلامي؛ كي يشرع في سلسلة مشروعات زراعية مشتركة - مجبرًا هذه المرة - لتعويض النقص في الغذاء، وارتفاع أسعاره دوليًا.

كمـا أن ارتفـاع سـعر الغذاء بصـورة غيـر اقتصاديـة، وارتبـاط أمريـكا بنفط المسـلمين من شـأنه أن يؤثـر علـى طبيعـة المجتمع الأمريكـي وفكرة الرأسـمالية مـن زاوية، ويزيـد من حالة الاسـتقطاب المجتمعـي الداخلـي تجـاه النمـط الاسـتعماري القديـم، سـواء أدت لتفـكك وانهيـار مقومـات الإمبراطوريـة الأمريكيـة لصالـح قـوًى أخـرى فـي أوروبـا وآسـيا، وربما تـؤدي لطـرح أفـكار يمينيـة تدعـو لمزيـد مـن التدخل فـي الـدول النفطيـة لضمان السـيطرة على النفط.

لقد توقع الدكتور السـيد عليوة الخبير في الشئون السياسـية والدولية - في ندوة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب ٧ فبراير ٢٠٠٨م تحت عنوان: «قضايا المياه والطاقة في الشرق الأوسط»- أن تشهد

الفترة القادمة تفتيت دول وميلاد دول أو دويلات أخرى في ضوء الصراعات على النفط.

(الثالث) : أن أهمية النفط ستجعل منه –مع الوقت - قيمة استراتيجية أعلى من قيمة أشياء أخرى كالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية مثلاً بعد فترة وجيزة، ومن ثم يمكن - لو أُحسن استخدمه- أن يكون سلاحًا سياسيًا مؤثرًا وقويًا يغيِّر من السياسة الأمريكية ذاتها تجاه قضايا عربية كفلسطين.

مزايا واسلحة اخرى

ويمكن أن تزيد أهمية نفط المسلمين في الضغط على هذا النظام المجتمعي – الصناعي الأمريكي أيضًا، في حالة استخدام المسلمين، أو تلويحهم بسلاح بيع النفط بعملة أخرى غير الدولار، مثل ربطه باليورو، أو بسلة عملات عالمية مختلفة، ما قد يكون كارثة على الاقتصاد الأمريكي لو حدث.. ولأجل ذلك تسعى واشنطن لتقوية علاقتها بدول الخليج حاليًا، وفي الوقت ذاته التخطيط للتخلص من هذه التبعية لنفط الخليج والعرب عمومًا عبر موارد طاقة بديلة.

أيضًا يمكن استخدام سلاح «اختيار المشتري» من قِبَل الدول النفطية العربية والمسلمة، بمعنى اختيار الدول التي تبيع لها، والتي تعطي لها تسهيلات وتفضيلات وعروضًا خاصة، على عكس الدول الأخرى التي تمارس الهيمنة في العالم، مثل البيع التفضيلي للصين مثلاً ؛ لأنها من الدول التي لا تمارس هيمنة دولية في سياساتها الخارجية، وتقليص كميات البيع للدول الغربية التي تمارس هيمنة دولية، أي استخدامه كسلاح ضغط.

ويزيد من أهمية هذا السلاح أن النفط يختلف عن الغاز (الذي تسعى أمريكا للتركيز عليه مستقبلاً) في أهميته، فمنه مثلاً تخرج مشتقات بترولية وصناعية وبتروكيماويات بعكس الغاز، كما أن نقل الغاز لمسافات طويلة يحتاج إلى مشتقات النفط كوقود لتسيير السفن.

هناك أيضًا استخدام العرب لـ«سلاح المقاطعة» بصوَر مختلفة مثل: مقاطعة إمداد دول معادية بالغاز والنفط –كإسرائيل- بوضع قيود في اتفاقات تصدير الغاز أو النفط مثل عدم استخدامهما في تموين شاحنات عسكرية أو معدات قتالية.. فالحكومة المصرية مثلاً لا تستطيع أن تلغي التزاماتها باتفاقية كامب ديفيد، ولكن يمكنها أن تلغي

الامتيازات والتفضيلات التي تمنحها لإسرائيل مثلاً، أو أي دولة أخرى في مجال عقود النفط والغاز، أو تضع شروطًا معينة.

الطاقة البديلة (النظيفة) يصل الاعتماد عليها حاليًا في الولايات المتحدة إلى ١٠٪، وهذه النسبة توازي ٢٠ مليون برميل يوميًا من النفط، وتكاليف هذه الطاقة حاليًا لا تزال باهظة بالمقارنة بالنفط.. نعم قد تقدِّم حلولاً بشكل تدريجي مستقبلاً، ولكن لا يزال الاعتماد عليها لسنوات عديدة مقبلة حقيقة واقعية، وهو ما يزيد من قوة نفط العرب والمسلمين.

ثانيًا: آليات جديدة لاستخدام النفط كسلاح

وضمن هذه الأفكار والآليات الجديدة المقترحة: التحول المهم باستغلال هذه العوائد بصورة مختلفة في شراء مرافق استراتيجية غربية أو الاستثمار فيها، بما يعطي هذه العوائد قوة كبيرة، ويزيد من توغلها في المجتمع الغربي، ويعطي النفوذ العربي والإسلامي قوة قضية (صفقة موانئ دبي) عام ٢٠٠٦م، هذا الاختراق العربي والإسلامي لهذه المؤسسات الحيوية بأموال وفوائض النفط، والبحث عن مجالات جديدة لاستخدام سلاح النفط.

فمن المهم طرح واستشراف العديد من الأفكار باتجاه الاستغلال الأمثل لهذه الفوائض النفطية الناجمة عن سلاح النفط في مجالات استثمار معينة، ومن الأهم ابتكار وسائل جديدة لاستخدام سلاح النفط مثل تصنيعه -بدلاً من بيعه خامًا- والصناعات التحويلية في مجال الطاقة، بل والتحكم في عمليات البيع والشراء بما يخدم صالح المسلمين والعرب، سواء بفرض شروط سهلة أو صعبة وفقًا للعميل الأجنبي.

من ذلك مثلاً استخدام سلاح صفقات التنقيب أو الاستخراج، أو صفقات بيع الغاز أو النفط طويلة وقصيرة الأمد. فمن غير المنطقي أو الطبيعي مثلاً إبرام مصر وقطر صفقات لبيع الغاز لإسرائيل بأسعار متدنية، وعدم استخدام هذا السلاح في الضغط على تل أبيب لرفع الحصار عن المدن الفلسطينية، أو على الأقل مد قطاع غزة به خلال الحصار، كما طالب القيادي في حماس خليل الحية.

فالحكومة المصرية وقعت صفقة لبيع الغاز المصري لإسرائيل عبر خط أنابيب يمتد من مدينة العريش في سيناء إلى عسقلان بواقع (٢,٥ مليار دولار) على مدى ٢٠ عاما

من ذلك مثلاً استخدام سلاح صفقات التنقيب أو الاستخراج، أو صفقات بيع الغاز أو النفط طويلة وقصيرة الأمد. فمن غير المنطقي أو الطبيعي مثلاً إبرام مصر وقطر صفقات لبيع الغاز لإسرائيل بأسعار متدنية، وعدم استخدام هذا السلاح في الضغط على تل أبيب لرفع الحصار عن المدن الفلسطينية، أو على الأقل مد قطاع غزة به خلال الحصار، كما طالب القيادي في حماس خليل الحية.

فالحكومة المصرية وقعت صفقة لبيع الغاز المصري لإسرائيل عبر خط أنابيب يمتد من مدينة العريش في سيناء إلى عسقلان بواقع (٢,٥ مليار دولار) على مدى ٢٠ عاما تشتري إسرائيل خلالها ٧ مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا من شركة غاز البحر المتوسط المصرية حتي ٢٠٢٠ .

والخطأ الاستراتيجي في عقد تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل كما يراه خبراء هو أن الحكومة المصرية ضمنت – عبر شريك مصري باع حصته لاحقًا في شركة تصدير الغاز لإسرائيل لشركة أمريكية - توريد كمياته (٧ مليارات متر مكعب سنويًا) لمدة عشرين عامًا قابلة للتجديد وللتمديد وبنفس الأسعار وبأسعار متدنية تبلغ دولارًا ونصف الدولار مهما كانت تكلفة الغاز عالية، ومهما خسرت فيه، ومهما كان سعر السوق العالمية الذي بلغ قرابة ٦ دولارات .

أي أن مصر تخسر في كل وحدة غاز تملكها أربعة دولارات، ونصف الدولار إذا أخذت بسعر الشراء من الشريك الأجنبي ولم تأخذ بالسعر العالمي، وقد تضطر مستقبلاً - للوفاء بفترة العقد الطويلة مع إسرائيل - لشراء وحدة الغاز من حصة الشريك الأجنبي بستة دولارات وتبيعه لإسرائيل بدولار ونصف الدولار!!

أيضًا من غير الرشيد أن تُكرِّر الدول النفطية ذات الأخطاء السابقة -خلال الوفرة النفطية الأولى- وتوجِّه رءوس أموالها للاستهلاك فقط أو الاستثمارات ذات الدورة القصيرة، وعدم توجيه رءوس الأموال الكبيرة إلى الاستثمار في القطاعات الحيوية في إطار تنويع مصادر الدخل وخطط التنمية الشاملة والتنمية البشرية.

«صناديق الثروة السيادية العربية» تتحكم في الاقتصاد الأمريكي:

في وقت واحد تقريبًا صدر تقريران استراتيجيان أمريكيان في يونيه ٢٠٠٨م يحذران

لأرقام فلكية، وتضاعف هذه الفوائض، تمثل سلاحًا إسلاميًا وعربيًا مهمًا، ربما لا تزال الدول العربية والإسلامية تجهل أهميته أو لا تستخدمه ولا تتنبه له، فالجديد هو التحذير الأمريكي من مخاطر هذا، ليس على التحول في ميزان السياسة الدولية، وإنما في أنه يجعل هذه الدول الغنية بهذه الثروات تبدو كأقطاب (اقتصادية/سياسية) جديدة يمكن أن تحوّل العالم إلى نظام حقيقي متعدد الأقطاب سياسيًا !

فهذه الفوائض أو العوائد النفطية تكفي -لو جرى استثمارها بشكل جيد- لتحقيق طفرة في القوة الاقتصادية العربية، ومن ثَمّ القوة السياسية للعرب والمسلمين؛ لكبر حجمه بالمقارنة بسوق الاستثمار العربي الضعيف. ولو ظلت في بنوك الغرب كأموال ستتعرض للحجز عليها، أو مصادرتها في حالات الخلافات السياسية أو الحروب .

ومخاطرها تكمن في أنها – كصناديق ثروة تمتلكها الحكومات العربية – تسيطر على أصول استراتيجية أمريكية في مؤسسات مالية كبرى مثل «بلاك ستون» و«يو بي إس»، و«ميريل لينش»، و«مورجان ستانلي»، و«سيتي»، ما يجعلها تتحكم في الاقتصاد الأمريكي، وربما التأثير على السياسة الأمريكية لاحقًا لو أردت الدول العربية مالكة هذه الصناديق استعمال هذا السلاح .

ونتذكر هنا أن محاولات أمريكية سابقة جرت للتصدي لهذا التغلغل العربي المالي في عصب المصالح الاستراتيجية الأمريكية، ووصلت إلى حدّ تدخل الكونجرس الأمريكي وأجهزة المخابرات .. مثل ما حدث في صفقة شراء شركة موانئ دبي الحكومية لنظيرتها البريطانية «P& O» المتخصصة في إدارة الموانئ بمبلغ ٧ مليارات دولار، والتي تدير ستة موانئ أمريكية، وكانت بمثابة ضوءًا أحمر للحد الفاصل بين المال العربي والمصالح الاستراتيجية الحيوية الأمريكية، ومثال على أهمية هذا التوجه الاستثماري النفطي .

فالحقيقة أن الصفقة - التي أنهت ١٦٥ عامًا من الملكية البريطانية لشركة «P& O» – تعطي لدبي حق إدارة ستة موانئ في الولايات المتحدة، هي: نيويورك، ونيو جرسي، وفيلادلفيا، وبالتيمور، ونيو أورليانز وميامي، أثار موجة من القلق في أمريكا، وانتهى الأمر بسلطات الموانئ في نيويورك ونيوجرسي للجوء إلى القضاء لمنع تولي الشركة الإماراتية إدارة ميناء الحاويات هناك بعد اتهامات مجنونة للعرب بالإرهاب .

عالم لا تسيطر عليه أمريكا !

ومـع أن هناك تقارير أمريكية اسـتراتيجية تتحدث عـن أن صناديق الاسـتثمار الخليجية لا تزال ضعيفة التأثير، وأن تأثيرها سـيتضاعف فقط عندما تتضاعف ثرواتها نتيجة الطفرة الحالية في أسعار النفط، ودخولها في استثمارات طويلة الأمد في أمريكا، وتقول: إن هناك مخاوف أكبر من صناديق الاسـتثمار الصينية مثلاً أو البرازيلية ؛ لأنها (شفافة)، وتدرك ما تريد بعكس الصناديق العربية، فقد لُوحِظ أن التحذيرات من الصناديق العربية جاء من أعلى المستويات السياسية الأمريكية .

فالدراسـة الأولى أعدّها ريتشارد هاس (مسـئول التخطيط السـابق بوزارة الخارجية الأمريكية، وصاحب مشـروع نشـر الديمقراطية بالقوة في العالم العربي والإسـلامي) تحت اسم (عصر انتهاء الأقطـاب) أو (حقبـة عالم عديم القطبية) The Age Of Nonpolarity، ونشـرت في عدد مايو/يونيو ٢٠٠٨م من مجلة الشئون الخارجية (Foreign Affairs) .

وقد حذر فيها من تركُّز مصادر الثروة السـيادية لدى الدول الخليجية، وتخوّف الكثيرين من تزايد سـطوتها وممتلكاتها بمـا يمكِّنها من التحكم فـي النظام المالي الأمريكي، واسـتخدامها كأدوات للضغط السياسي في المسـتقبل، حسـبما نقلها «تقرير واشنطن» Washington report.

والدراسة الثانية نشرها دانيل دريزنر Daniel Drezner الأستاذ المساعد للسياسات العالمية بكلية فليتشر Fletcher School في مجلة The American عدد مايو/ يونيو ٢٠٠٨م تحت اسـم «السـيادات قادمة» أو The Sovereigns Are Coming ، وركَّـز فيها على أن عصر سيطرة هذه الصناديق السيادية العربية قادم ؛ بسبب تضخم أموال هذه الصناديق العربية السيادية (أي التي تمتلكها حكومات) .

ماذا تعني صناديق الثروة السيادية ؟

يرجع تاريخ نشأة صناديق الثروة السيادية إلى عام ١٩٥٣م عندما أنشئ أول صندوق كويتي، أُطلق عليه محليًا اسـم «صناديق الأجيال» لاسـتثمار ثروات الكويت في مشاريع استثمارية عالمية، وهي صناديق تقوم بإدارة واسـتثمار ثروات تعود ملكية بعضها إلى عائـلات ثرية، وبعضها الآخر تملكه حكومات.

ومع أن الصين تمتلك أكبر هذه الصناديق في العالم بأصول تُقَدَّر بنحو ١,٢ تريليون دولار أمريكي – وفق تقديرات عام ٢٠٠٧– وتليها روسـيا، فإن جهاز أبو ظبي للاسـتثمار يُعَدّ واحدًا من أكبر

صناديق الثروة السيادية في العالم ؛ حيث قدِّرت إجمالي أصوله في نهاية ٢٠٠٧م بحوالي ٨٧٥ مليار دولار أمريكي.

أما أبرز وأكبر صناديق الثروات السيادية فهو صندوق النرويج بثروة تقدر بحوالي ٣٢٢ مليار دولار، وصناديق دول الخليج العربية (دول الخليج الستة تقدر صناديقها بـ ١.٣ مليار دولار، ويتوقع أن تزيد إلى ٣ مليارات مع تزايد أسعار النفط.

وقد قُدِّر إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية حول العالم في ٢٠٠٧م بحوالي ٣.٣ تريليونات دولار أمريكي، وهي مرشحة للنمو السريع في أصولها ؛ حيث يتوقع أن تصل إلى ٨ تريليونات دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١١، منها ٦ تريليونات دولار تُستثمَر في أمريكا وحدها من إجمالي تلك الأصول، أي ما نسبته ٧٥٪، مقابل ١٨٪ في أوروبا، و١٧٪ لباقي دول العالم .

ويُرجِع الاقتصاديون النمو السريع لصناديق الثروة السيادية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، أهمها : نمو إيرادات النفط ؛ حيث تقدر الإيرادات النفطية في دول الخليج العربية خلال عام ٢٠٠٧ بحوالي ٦٠٠ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن ترتفع خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠٠ مليار دولار .

الثروة العربية تتحكم في صناعات استراتيجية

ومما يقلق أمريكا والدول الصناعية الغربية - وفق دراسة ثالثة حديثة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية صادرة في أول يونيه الجاري ٢٠٠٨م – هو أن صناديق الثروة السيادية بدأت تدخل في صفقات ضخمة مثل صفقة شراء موانئ دبي لشركة بريطانية تدير موانئ أمريكية رئيسة، وشراء الصناديق لحصص كبيرة نسبيًّا في شركات أمريكية وأوروبية عملاقة مثل (سيتي غروب)، و(مورغان ستانلي)، و(بير ستيرن)، و(ميريل لينش)، و(يو بي إس)، وغيرها من الشركات .

حيث أثار هذا لدى أمريكا مخاوف من هيمنة تلك الصناديق السيادية على حصص كبيرة في شركات عملاقة، أو دخولها إلى قطاعات البنية التحتية الاستراتيجية مثل الموانئ والمطارات وسكك الحديد، أو دخولها إلى صناعات استراتيجية مثل التكنولوجيا والاتصالات والطيران والطاقة، وخاصة الطاقة النووية، والصناعات

الحريـة وغيرهـا ، لاسيما أن أغلـب تلـك الصناديـق تملكهـا وتديرهـا حكومـات ، وبالتالي فـإذا مـا حدث ذلـك فسـوف يكـون لتلـك الصناديق تأثيـر كبير فـي صنـع القـرار الاقتصادي الأمريكـي ، وبالتالـي سـيكون للـدول المالكـة لتلـك الصناديـق سـلطة التدخـل فـي صناعة القـرارات الاقتصاديـة المهمـة فـي الـدول الصناعيـة ، أي التدخـل في سـيادة الدولـة والتأثير في أمنها القومي .

ومـع أن هنـاك قلقًـا مـن صناديـق اسـتثمار صينيـة أو لاتينيـة ، فالقلـق الأمريكـي الأكبـر - ربمـا لسيطرة الخـوف والقلـق مـن الإسـلام - هـو مـن احتمـال تضاعـف إجمالـي قيمـة هـذه الصناديـق التـي وصلـت فـي دول الخليـج السـتة إلـى نحـو ١٫٥ تريليـون دولار أواخر عام ٢٠٠٧ ، إلـى ٣ تريليـون دولار بحلـول عـام ٢٠١٠ في حـال اسـتمرار ارتفاع أسـعار النفط بصورة قياسية .

ويزيـد مـن حجم القلـق أن دولـة عربيـة واحدة هـي الإمـارات تمتلك ثـروة فـي صناديقها الماليـة تزيـد عـن أمريـكا نفسـها ؛ إذ إن حجـم الأصـول الدوليـة لصناديـق الثـروة السـيادية الأمريكيـة يصـل إلـى ٨٠٠ مليـار دولار ، ولكنهـا تأتـي فـي المرتبـة الثانيـة بعـد الإمـارات بالنسـبة لامتـلاك الأصـول العالمية ، حيث يُقـدّر حجم اسـتثمارات هيئـة الاسـتثمار الإماراتية بـ ٨٧٥ مليار دولار.

بـل إن هنـاك تقديـرات اقتصاديـة عالميـة بأن يصـل حجم أصـول صناديـق الثروة السـيادية فـي العالـم إلـى ١٢ تريليـون دولار بحلـول عـام ٢٠١٥ ، ليصبح مثـل إجمالي الناتـج القومي الأمريكـي الحالـي ، وربمـا هـذا أحـد أسـباب القلـق والرفـض الأمريكـي لفكـرة الملكيـة الأجنبيـة للشـركات الأمريكيـة خشـية تأثيرهـا علـى القـرار السياسـي السـيادي الأمريكـي مسـتقبلاً ، والتحكـم فـي الأنشـطة الاقتصاديـة الاسـتراتيجية مثـل تصنيـع السـلاح أو الطاقة الذريـة أو الطيـران وغيرهـا ؛ عبـر التحكـم فـي تمويـل هـذه الأنشـطة مـن خـلال صناديـق الاستثمار هذه .

وعلـى الرغـم مـن أن قيمـة صناديـق الثـروة السـيادية الخليجيـة تعتبـر كبيـرة ، إلا أنـه عنـد مقارنتهـا بإجمالـي قيمـة رأس مـال الأسـهم والسـندات المُدرَجة علـى قوائم الأسـواق العالميـة ، والتـي تزيد علـى ١٠٠ تريليـون دولار ، يتضـح أن هذه الصناديق لا تُسـاهم بشـكل كبيـر فـي سـوق المـال العالمـي ، ومع هـذا تحوَّلـت قضية التدخـل العربـي الاسـتثماري في

صناعات استراتيجية مصدر قلق للكونجرس ومجموعات الأبحاث الأمريكية ورجال الاقتصاد الأمريكيين، إلى الحد الذي يدفعهم حاليًا للتفكير في وسائل يخرقون بها قوانين الاستثمار الأمريكية التي وضعوها بأنفسهم للحد من مخاطر هذا التدخل العربي الاستثماري في مجالات صناعية استراتيجية، والاستفادة من رأس المال العربي دون أن يعطوه فرصة التأثير على اقتصادهم، والغريب أن أكثر ما يقلقهم حاليًا هو اتباع هذه الصناديق العربية – التي يقولون: إنها لا تتمتع بالشفافية - سياسات ضارة بالاقتصاد الأمريكي!

وبالتالي فإن هذه التقارير والدراسات اعتراف أمريكي واضح بأهمية وتأثير سلاح الأموال النفطية العربية في صناديق الاستثمار السيادية العربية، وهي ترشدنا لسلاح مهم، ربما لم تتنبه له الدول النفطية العربية، وإن كانت أمريكا تنبهت له وبدأت من الآن السعي لتنفيس بالون الضغط المالي العربي، وتغيير التشريعات لحصار خطره .. فهل نتنبه له ؟

صفقة موانئ دبي.. الاستثمار الحيوي:

كانت صفقة شراء شركة موانئ دبي الحكومية لنظيرتها البريطانية «P& O» المتخصصة في إدارة الموانئ بمبلغ ٧ مليارات دولار، التي تدير ستة موانئ أمريكية، بمثابة ضوء أحمر للحد الفاصل بين المال العربي والمصالح الاستراتيجية الحيوية الأمريكية، ومثال على أهمية هذا التوجه الاستثماري النفطي.

فمع أن النفط لا يعتبر هو مصدر الاستثمارات الإماراتية الأول، فإن حقيقة أن الصفقة -التي أنهت ١٦٥ عامًا من الملكية البريطانية لشركة «P& O»- تعطي لدبي حق إدارة ستة موانئ في الولايات المتحدة، هي: نيويورك، ونيو جرسي، وفيلادلفيا، وبالتيمور، ونيو أورليانز، وميامي، أثار موجة من القلق في أمريكا.

فالاتهامات الأمريكية ضد دولة الإمارات لم تتوقف إلى الدرجة التي تم الربط فيها بين دبي وتنظيم القاعدة (صحيفة واشنطن تايمز)، والتحذير من أن اثنين من مهاجمي ١١ سبتمبر كانوا من الإمارات، وانتهى الأمر بسلطات الموانئ في نيويورك ونيوجرسي للجوء إلى القضاء لمنع تولي شركة إماراتية إدارة ميناء الحاويات هناك.

والغريب في الأمر أن حملة الاتهامات هذه تناست أو تغافلت بشكل متعمد أن دولة الإمارات كانت من أوائل الدول العربية التي انضمت إلى المبادرة الأمريكية لأمن الحاويات، التي تنص على وضع موظفين من الجمارك الأمريكية في موانئ خارج الولايات المتحدة لبدء عملية تفتيش أي حاوية تكون وجهتها الولايات المتحدة من البلد الذي تنطلق منه، كما أن معظم الموانئ الأمريكية تخضع لإدارة أجنبية، ومعظم العمال أمريكيون، ولا يتغيرون بتغير الشركة التي تدير الميناء، ومن ثم فإن شركة موانئ دبي، مثل غيرها من الشركات الأجنبية ستكتفي بإدارة الميناء دون أن يُسمَح لها بالسيطرة على أي ميناء أمريكي، الذي يخضع لإشراف سلطات المدينة أو الولاية التابع لها الميناء.

والأغرب أن الرئيس الأمريكي جورج بوش أبدى قلقه من معارضة الكونجرس لانتقال إدارة ستة موانئ أمريكية إلى شركة موانئ دبي العالمية، معتبرًا «أن هذه الخطوة ربما أساءت لعلاقات الولايات المتحدة مع دول شرق أوسطية»، ومع ذلك فقد أدى الضغط والهجوم العنصري على الإماراتيين لموافقة شركة دبي بسرعة على بيع الموانئ لشركة أمريكية.

ولو تمت الصفقة لأصبحت موانئ دبي بين أكبر ثلاث شركات عالمية لإدارة الموانئ، حيث تدير ٥١ رصيفًا في ٣٠ بلدًا عبر خمس قارات، وتعلق أنظارها على عمليات في أكثر من ٢٠ ميناء أمريكي.

الصناعات التحويلية في مجال الطاقة:

يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يجب التنبه لها بقوة والتركيز عليها، فرغم وجود تجارب عربية في مجال تصنيع النفط والطاقة، وعدم الاكتفاء بتصدير النفط بسعر رخيص، إلا أن استغلال هذا المنحى التصنيعي يحمل بين طياته قدرات كبيرة وحيوية لسلاح النفط.

بمعنى أن دول الخليج يمكنها أن تركز على تصنيع النفط، وليس بيعه خامًا، وبذلك تكسب أكثر، فلو كان سعر بيع البرميل مثلًا ١٠٠ دولار، يمكن تصنيعه لخامات كثيرة، وبيعها بعد تصفية النفط ما بين بنزين وسولار ومازوت وبتروكيماويات وبلاستيك وغيرها بـ ٤٠٠ دولار، ويرتبط هذا بفكرة السعي لابتكار آليات ووسائل ضغط مباشرة وغير مباشرة على الغرب في مسألة استخدام هذه الثروة التي حبا الله بها العالم الإسلامي كسلاح.

فزيادة صادرات التصنيع النفطي وغير النفطي من خلال استخدام ميزة التصنيع والتطوير بهدف تحقيق نسبة مرتفعة من القيمة المحلية المضافة، وتخفيف الاعتماد على النفط كسلعة وحيدة للدخل، من الأهداف الاقتصادية والسياسية معًا.

ودراسة تجارب دول آسيوية لا تحظى بذات الفوائض النفطية، أو المخزون الضخم من النفط والغاز، ولا تتوافر لها سلاسل من مراكز الاتصال عبر أراضيها برًا وبحرًا وجوًا، تجعل مسألة السعي العربي لتصنيع النفط وإنتاج سماد وبتروكيماويات ومواد صناعية عديدة، والابتكار والتوسع فيها ليست ضربًا من أساطير الخيال، وأنه ليس من الصعب عالميًا أن تنجح دولة مثل السعودية في صناعة وأبحاث وخدمات الطاقة بجميع أنواعها، والمياه بكافة مصادرها وابتكار تقنياتها، بل تسجيل براءات اختراعات فيها، وتطوير معدات وأجهزة محطاتها وقِطَع غيارها.

فهناك تجارب في هذا الصدد لشركات ناجحة، ومنتجات أكثر قدرة على غزو الأسواق العالمية مثل: «سماد»، و«بتروكيما» و«حديد» و«ينساب» و«سامبا»، وهناك قدرة حقيقية على رفع نسبة الاستثمار في الصناعات التحويلية، وصناعة الاتصالات، والتقنية الحديثة، والتعليم العالي، وصناعة الترفيه وغيرها.

وهناك أيضًا تجارب إيجابية في قطر فيما يخص الصناعة في مجال الغاز، وتجربة استثمار أبو ظبي ١٥ مليار دولار في مجال الطاقة النظيفة.

ومما يُزِيد من هذه القابلية، أي الاستثمار والتصنيع المحلي في الدول النفطية العربية والإسلامية، أنها تحظى بمميزات مثل: كون رأس المال وطنيًا، وانخفاض سقف المخاطر، وغياب الضرائب، والاستقرار السياسي، والسعي إلى إيجاد بدائل للدخل غير النفط الذي يشكِّل أكثر من ٧٥٪ من الدخل العام للدول النفطية في المنطقة الخليجية تحديدًا.

وهنالك قطاعات يجب توجيه رءوس الأموال إليها من دون غيرها من القطاعات التي تشبعت في بلدان الخليج العربي غير قطاع العقار والأسواق المالية (البورصات)، والتي لم تستطع رغم ذلك استيعاب السيولة المتوفرة في الأسواق الخليجية حاليًا، بل وكانت أحد أهم عوامل التضخم غير المسبوق في المنطقة، خصوصًا قطاعات تصنيع معدات

استخراج وإنتاج النفط، وقطاعات الصناعات والبتروكيماويات.

فلا يجب أن ننسى أن أيّ صناعة تولّد صناعات ومنتجات أخرى، يمكن أن تتخصص وتتفوق فيها دول الخليج مثلاً، فصناعة وبرامج الفضاء ليست مجرد إطلاق قمر أو أكثر، بل هي برنامج متكامل، وهي صناعة بمقدورها أن تطلق معها كل مجالات التصنيع الأخرى والبحث العلمي، لدرجة أن هناك أكثر من ٦٠٠ سلعة أصبحنا نستخدمها في حياتنا اليومية، قادمة أساسًا من تكنولوجيا الفضاء منها مادة «التيفلون» أو التيفال التي استُخدِمت أصلاً كعازل حراري للصواريخ، بالإضافة إلى العصائر المجففة للفواكه التي تتخذ شكل البودرة التي صُنِعَت لتغذية رواد الفضاء، وكذلك البطاريات الصغيرة ممتدة العمر.

والأمر نفسه ينطبق على صناعة برنامج النفط، خصوصًا صناعة البتروكيماويات التي أصبحت تمثل حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي لدول النفط، سواء لجهة مساهمتها بشكل كبير في زيادة القيمة المضافة للاقتصاديات العربية، وتقليل اعتمادها الكبير على عائدات النفط، أو لجهة إنتاج مواد صناعية حيوية.

فصناعة البتروكيماويات ديناميكية ومتجددة وقابلة للإبداع والابتكار والتطور المستمر لإنتاج منتجات تحسّن أسلوب حياتنا اليومية وجوانب الصحة والسلامة، وقائمة هذه المنتجات طويلة، ولا سبيل لحصرها، منها: الألياف الاصطناعية، ومواد التغليف والوقاية، وأجزاء السيارات خفيفة الوزن، والمطاط الصناعي، والإطارات، والأجهزة الطبية، والدهانات والطلاء، والمواد اللاصقة والمواد المستعملة في التبريد، والمنتجات الزراعية المحسَّنة وغيرها.

ويعطي هذه الصناعة في الخليج ميزة نسبية في أسعارها؛ بسبب توافر إمدادات الغاز في دول الخليج، حيث تبلغ احتياطيات قطر من الغاز ٥١٢ تريليون قدم مكعبة، والسعودية ٢٣٤ تريليون قدم مكعبة، والإمارات ٢١٥ تريليون قدم مكعبة، والكويت ٥٢ تريليون قدم مكعبة، وعمان ٢٩٧ تريليون قدم مكعبة.

ووفقًا لإحصاءات خليجية، فإن صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون أظهرت تطورًا متواصلاً وبخطًى سريعة، ففي عام ١٩٨٥م بلغ الإنتاج ٤ ملايين طن وقفز

إلى ٤٤ مليون طن عام ٢٠٠٥م، ويتوقع أن يصل عام ٢٠١٠م إلى ٧٦ مليون طن، ما جعل حصة إنتاج دول الخليج من صناعة البتروكيماويات تمثل ٧٪ من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٥م، بينما يُتوقع أن تصل هذه النسبة عام ٢٠١٠م إلى ١٣٪.

والأهم أن الصناعات البتروكيماوية تعد جزءًا من الصناعات الكيماوية التي تتصف بأنها أكثر الصناعات التحويلية استقطابًا لرأس المال المستثمَر، والذي بلغ نحو ٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، وهو ما يمثل ٦٠٪ من إجمالي الصناعات التحويلية في دول الخليج، ويتوقع زيادتها إلى ٨٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩م، ومن ثم فهناك حاجة لمزيد من الاستثمار فيه، وتصنيع النفط بدل بيعه خامًا يجعل له قيمة أهم.

ومن الضروري هنا أن تأخذ الحكومات العربية بزمام المبادرة في تصنيع النفط وضخّ الاستثمارات له، ومن ثم تحفيز القطاع الخاص عبر طرق ووسائل عدة ومختلفة على خوض تجربة التصنيع طويل الأمد؛ لأن النتائج مضمونة وناجحة.

نماذج ناجحة لتصنيع النفط واستثماره

وهناك نماذج ناجحة لهذا الاستثمار في المشروعات الكبيرة ذات البعد التنموي الاستراتيجي بعيد المدى، وتوجيه أموال النفط لها بدلاً من ذهابها للخارج، أو توجهها إلى العقارات أو السلاح، أو الرواتب والمضاربات فقط، مثل:

١- تخلي دول النفط عن عادة السبعينيات في الإنفاق على الاستهلاك، ووضع سقف للإنفاق لا يتجاوز ٢٥٪، وتأسيس ما سمي (صناديق الأجيال القادمة) للاستثمار التي تُودَع فيها مليارات الدولارات، وتعد من أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم، ويشار في هذا الصدد إلى صناديق «الاستثمار السيادية» في الخليج التي تلعب دورًا كبيرًا في استثمار أموال النفط، حيث تبلغ أموال هذه الصناديق حاليًا، وفق بعض التقديرات، نحو ١.٥ تريليون دولار.

٢- إنشاء العديد من المدن العلمية مثل المدينة العلمية في قطر التي بُنِيَت على مساحة ٨٠ ألف كم مربع، وتضم العديد من فروع الجامعات الدولية العريقة، إضافة إلى مراكز الأبحاث العالمية، ويُنْظَر إلى هذه المدينة بتفاؤل كبير على المستوى العلمي العربي.

٣- وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في السعودية التي تم وضع حجر أساسها في الحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٧م، ويُنظَر إليها على أنها ستكون نقلة كبيرة في مجال التكنولوجيا والعلوم في العالم العربي.

٤- ومشروع (كلمة) للترجمة الذي تم الإعلان عنه في أبو ظبي في أكتوبر ٢٠٠٧م، ويهدف إلى ترجمة آلاف المؤلفات الأجنبية عن الفرنسية والإنجليزية والأسبانية والألمانية، ويتطلع إلى أن يصل عدد اللغات التي تتم الترجمة عنها إلى ١٠ لغات.

٥- وجائزة الشيخ زايد للكتاب في الإمارات التي تبلغ قيمة جوائزها ٧ ملايين درهم إماراتي، لذلك يطلق عليها اسم نوبل العرب.

٦- موانئ دبي العالمية التي أصبحت في عام ٢٠٠٦م شركة إدارة حاويات وموانئ دولية بعد شرائها (بي أند أو) البريطانية وفق صفقة قيمتها ٦.٩ مليار دولار، كما اشترت شركة دبي إنترناشيونال كابيتال (دي آي سي) ٣.١٢٪ من أسهم (المجموعة الأوروبية للصناعات الدفاعية والجوية)، واستحوذت بورصة دبي على ١٩.٩٪ من رأس مال ناسداك، وعلى ٢٨٪ من بورصة لندن، في حين اشترت قطر ٢٠٪ من بورصة لندن، واشترت شركة سابك السعودية شركة (جي آي بلاسنكس) الأمريكية بمبلغ قدره ١١.٦ مليار دولار.

٧- بشكل عام هناك نماذج على توجُّه دول الخليج النفطية خلال الفترة الأخيرة إلى استثمار أموال النفط بما يحولها إلى «مصدر حيوي للعائدات» حين تتراجع أسعار النفط، على حد تعبير الخبير النفطي السعودي عبد الوهاب أبو داهش، بحيث أصبح لدول النفط دور مهم في الاقتصاد العالمي[١].

٨- وفقًا لتقرير أعدته «وحدة المعلومات الاقتصادية» التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية، ونشرت ملخصًا له صحيفة الحياة اللندنية؛ فإن دول الخليج تزيد من اعتمادها على إدارة أموالها النفطية بنفسها بدلاً من تكليف جهات خارجية بذلك، كما حدث خلال الطفرة النفطية الأولى، حينما ضخَّت هذه الدول مليارات الدولارات في النظام المصرفي العالمي، وسندات الخزانة

(١) دول الخليج ترسّخ مكانتها في الاقتصاد العالمي، موقع «ميدل إيست أون لاين»، ٢٠٠٧/١١/١٣م، رابط: http://www.middle-east-online.com/uae/?id=٥٤٥٤٢

الأمريكية، وقد سجل العديد من خبراء الاقتصاد الملاحظة ذاتها التي سجلتها الإيكونوميست[1].

في الإطار السابق، يرى كبير الاقتصاديين في مصرف ستاندرد تشارترد العالمي، جيرالد ليونز، أن دول الخليج أحسنت خلال السنوات الأربع الماضية استخدام فوائضها المالية، على عكس السياسة التي اتَّبعتها إبّان الفورة النفطية في الثمانينيات، فلجأت هذه المرة إلى استثمار أموالها في مشاريع وأدوات استثمارية مجدية، في حين كانت تركز في الماضي على الاستثمار في صناديق منخفضة العوائد، مثل الخزانة الأمريكية وغيرها، مشيرًا إلى صناديق الاستثمار السيادية ودورها في هذا الشأن.

٩- هناك توجه آخر ينبغي تشجيعه، وهو تنويع مصادر استثمار الأموال النفطية في الخارج؛ لتوفير الأمان لهذه الاستثمارات من جهة، وضمان التأثير السياسي المتعدد في هذه الدول، فضلاً عن أن الاستثمار في بلدان أخرى غير الدول الصناعية غالبًا ما يأتي بعوائد أفضل، ولا يُكَبَّل بنفس القيود الغربية، كما حدث لصفقة موانئ دبي التي عانت من ضغوط رهيبة أفشلتها.

ومن الشواهد الإيجابية هنا إشارة تقارير اقتصادية إلى أن الأموال الخليجية بدأت تتجه إلى آسيا وإفريقيا بدلاً من التركيز على أوروبا والولايات المتحدة فقط، كما حدث خلال الطفرة النفطية الأولى، وهذا يرتبط بشكل أساسي بحقيقة تحكُّم صناديق الاستثمار الوطنية في الجانب الأكبر من إدارة الثروة النفطية؛ بما يجعلها تبحث عن مجالات الاستثمار الناجحة بدلاً من تكديس الأموال في الأسواق الأوروبية والأمريكية، كما كان يحدث في الماضي.

وضمن هذا التنوع المطلوب ما كشفه تقرير صادر عن مؤسسة اقتصادية مرموقة - هي (Zephy) المتخصصة في متابعة أخبار الاندماج والاستحواذ على مستوى العالم- من أن دول الخليج أنفقت عام ٢٠٠٧م نحو ٨٣ مليار دولار على شراء شركات أجنبية، أي ضعف ما تم استثماره عام ٢٠٠٦م [2].

وأن المستثمرين الخليجيين وقَّعوا عام ٢٠٠٧م على الأقل ١٧٣ صفقة تجارية مشتركة، وأن المبلغ الفعلي لحجم الصفقات يمكن أن يكون أكبر بكثير من ٨٣ مليار دولار؛ نتيجة عدم كشف التفاصيل المالية لنحو ١٠٨ صفقات أخرى.

---

(١) الخليج والطفرة النفطية الثانية .. أولويات الإنفاق، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق.

(٢) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٨/١/٩م.

ويمثل المبلغ الذي أنفقه المستثمرون الخليجيون عام ٢٠٠٧م نحو ١,٧٪ من الإجمالي العالمي لعمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال ٢٠٠٧م، وفقًا لأرقام مؤسسة (dialogic).

وقد أكَّد التقرير أن تأثير المستثمرين الخليجيين آخذ في الارتفاع، خصوصًا في ظل المشاركة في الصفقات البارزة، بما في ذلك ضخ رءوس أموال إلى المؤسسات المالية العالمية مثل «سيتي غروب» و«يو.بي.إس»، وتوقع التقرير توقيع المزيد من الصفقات إذا ما واصلت أسعار النفط ارتفاعها.

وقال أنيس فرج، رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط في بنك «نومورا»: إن «الاستثمارات الخليجية ستتحرك باتجاه آسيا والاقتصاديات الناشئة خصوصًا البرازيل وروسيا والصين والهند»، وأنه يجب علينا أن نرى المزيد من الاستثمارات المعتبرة في أمريكا اللاتينية، وآسيا، ولا سيما الهند والصين، مع زيادة في حجم الاستثمار بإفريقيا»، بحسب ما نقلت عنه صحيفة الـ«فاينتشيال تايمز» الصادرة في ٨ يناير ٢٠٠٨م.

وجاءت أكبر الصفقات الخليجية عام ٢٠٠٧م من شركة «سابك» السعودية، التي اشترت في شهر مايو ٢٠٠٧م شركة «جنرال إلكتريك» للبلاستيك التجارية بمبلغ ١١,٦ مليار دولار.



الفصل الثالث

سلبيات أسلحة النفط الجديدة

هل هناك «أعراض جانبية» لاستخدام النفط كسلاح جديد ؛ يمكن الحديث عنها وأخذها في الحسبان، يكن أن تلجأ لها الدول الغربية الكبرى كرد فعل على استخدام المسلمين لأسلحة النفط الجديدة، مثل سحب الأرصدة العربية من بنوك الغرب، واستثمارها في العالم العربي أو تصنيع النفط، أو البيع التفضيلي للمشترين أو غيرها...؟

هل يمكن أن نتوقع غزوًا عسكريًا أمريكيًا مثلاً للدول التي تلجأ لهذه الأسلحة أو على الأقل استخدام أسلحة أخرى في مواجهة سلاح النفط كسلاح الغذاء والحرمان من التكنولوجيا الغربية أو وضع قيود عليها؟

هل ارتفاع أسعار النفط لأسعار فلكية يمكن أن يعيد الحياة لبرامج إنتاج طاقة بديلة بعدما توقفت لعدم جدِّيتها، وارتفاع أسعارها مقارنة بالنفط (الذي كان رخيصًا ومتوفرًا سابقًا)، طالما أن أسعار الطاقة البديلة باتت موازية لأسعار النفط المتفاقمة؟

لا شك أن الأعراض الجانبية لاستخدام النفط كسلاح، يجب أن تُؤخذ في الحسبان ؛ لأن تداركها وأخذها في الحسبان يعتبر سلاحًا في حد ذاته، وإلا قد يتحول سلاح النفط الجديد -بدون دراسة لآثاره العكسية- لوبال وخسارة للعرب والمسلمين، وهنا يمكن أن نشير لآثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

الآثار المباشرة :

رد فعل غربي وأمريكي باحتلال آبار النفط أو إسقاط حكومات :

وهذا الاحتمال قائم في ظل سيطرة التوجه المحافظ واليميني المتطرف على سياسات العديد من الدول الغربية، خصوصًا أمريكا وبعض الدول الأوروبية (فرنسا - هولندا - بريطانيا - الدانمرك - ألمانيا)، فما أدى لاحتلال العراق كان النفط، والضغوط الأمريكية على البرلمان العراقي خلال فترة حكم الحاكم المدني الأمريكي بول

بريمر، أو في عهد حكومات رؤساء الوزراء اللاحقين (حتى نوري المالكي) ركزت على إبرام اتفاقيات تعطي لأمريكا وشركاتها الحق في استغلال نفط العراق لمدة ٣٠ سنة.

إذ إن مسودة مشروع القانون، الذي تدخلت الحكومة الأمريكية في إعداده عبر مؤسسة استشارية تابعة، سيمنح شركات النفط الغربية الحق في استغلال احتياطي النفط الذي يملكه العراق، بطريقة ترهن ثروة البلاد النفطية لهذه الاحتكارات على مدى عقود مقبلة، بهدف واضح هو الاستحواذ على نفط العراق واحتياطيه كثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم (١١٥ مليار برميل).

وقد نشرت صحيفة (إندبندنت أون صنداي) تقريرًا تناول ما سُمِّيَ نظام (اتفاقات تقاسم الإنتاج) التي ستمكن احتكارات نفطية عالمية مثل (بريتيش بتروليوم) و(شل) في بريطانيا، و(أكسون) و(تشيفرون) في أمريكا، من توقيع اتفاقيات لاستخراج النفط العراقي لمدة تصل إلى ٣٠ عامًا، وتعطي الشركات العالمية التي تستثمر في البنية التحتية وتشغيل آبار النفط وأنابيبه ومصافيه حصة من الأرباح قد تبلغ ٢٠٪.

ولكن هذا السلاح (الاحتلال) يثير تساؤلات حول إمكانية تكرار هذا الاحتلال بعد تجربة احتلال العراق –وكذا أفغانستان- الأليمة بالنسبة للقوات أمريكية، وما إذا كان العراق وصدام حالة استثنائية صعبة التكرار، أم أن التجربة قابلة للتكرار؟!

فهناك دول من الصعب تكرار التجربة فيها عسكريًّا؛ لأن لديها القدرة على إلحاق خسائر فادحة بالقوات الأمريكية ومصالحها في الخليج ككل كالحالة الإيرانية، وهناك دول يصعب التفكير في غزوها أصلاً؛ لأسباب دينية وعسكرية مثل المملكة السعودية؛ لأن رد الفعل في هذه الحالة لن يكون فقط عنيفًا من أبناء البلد، وإنما سيمتد لكل العالم الإسلامي؛ لوجود المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بها، فضلاً عن أن هذه الدول تعتبر صديقة في العرف الأمريكي بل وحليفة.

أيضًا قد لا تتكرر مثل هذه الغزوات العسكرية في حالات دول مثل إيران أو السودان؛ بسبب وجود قوى دولية أخرى لها مصالح مع هذه الدول، مثل الصين، ولن تسمح بانقلابات أو تدخلات أمريكية وغربية في مناطق نفوذها.

ويمكن أن تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الدول التي تلجأ لهذه الأسلحة الجديدة؛ فالولايات المتحدة سبق أن استصدرت تشريعًا من الكونجرس في ٢٠٠٢/٣/٢٢م بأغلبية ٣٨٢ صوتًا مقابل ٣٨ صوتًا يقضي بفرض عقوبات على دول أوبك التي ترفض زيادة الإنتاج مثلاً.

وقد تصف الولايات المتحدة هذه الدول بالدول الإرهابية، وتهدِّد بتجميد أرصدتها في البنوك الأمريكية.

والنقطة الأهم هنا أن النفط الذي تتحكم دول النفط العربية والإسلامية في تصديره يُصَدَّر عبر معدات ليست مِلْكًا للدولة المنتجة، وتحمله سفن تسير في مياهٍ ليست للدول العربية والإسلامية سيطرة عليها، وهو ما يجب أن يُؤخَذ في الحسبان عند اختيار أي من أسلحة النفط الحديثة ليكون مناسبًا دون أن يبدو عدوانيًا.

تصنيع الوقود من الغذاء ردًا على ارتفاع أسعار النفط:

أغلب السلع الحيوية الضرورية التي يعتمد عليها العالم الإسلامي والعربي، وتُبَاع في البورصات العالمية هي سلع غذائية غربية كالقمح والذرة والألبان والزيوت، ومن السهل أن ترفع أسعارها نتيجة الطلب المتزايد عليها، أو لارتفاع أسعار الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع، ونقل الحبوب والمنتجات الزراعية للمصانع.

وقد ترتفع أسعار هذه السلع الغذائية تلقائيًا، نتيجة التكالب على (تصنيع الغذاء كوقود) في الدول المصدِّرة للغذاء، فمن المعروف مثلاً أن الذرة تُستخدَم في إنتاج وتصنيع غاز الميثانول، وأن زيت النخيل يُصنَع منه الوقود أيضًا؛ حتى إن تصديره قَلَّ في الأسواق العالمية وارتفع سعره؛ للجوء الدول المصدِّرة له -خصوصًا ماليزيا- لتصنيعه كوقود.

بل إن الاعتماد بصورة أكبر مستقبلاً على فكرة تحويل الزراعة إلى طاقة أدى بالفعل لارتفاع كبير في أسعار هذه السلع الغذائية في البورصات العالمية، بعد ما تزايد استخدام السلع الغذائية كطاقة، ما انعكس سلبيًا على أحوال العديد من المواطنين المسلمين الفقراء، وربما يتحول هذا السخط الشعبي أو يجري استثماره -عبر رفع

أسعار الغذاء في البورصات الغربية- لضرب الاستقرار الداخلي، وإثارة ثورات شعبية تُسقِط حكومات في الدول النفطية، واسترجاع الزيادات في أسعار النفط في صورة عوائد لبيع الغذاء!

تحويل الغذاء إلى طاقة

وفي إطار الحديث حول بدائل الطاقة، في الندوة التي عُقدت في «معهد بروكينجز» «Brooking Institution» بعنوان «أمن الطاقة وأولوية الطاقة: قضايا رئيسة تواجه الرئيس القادم بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧م» أشار المشاركون في الندوة الأمريكية إلى أهمية إيجاد بدائل ذات أسعار مناسبة للمستهلكين يمكن أن تُوفر أموالهم، وتساعدهم على العيش في مستوى اقتصادي أفضل، فقد أشار السيناتور «لوجار» «Lugar» إلى أن الطاقة الكهربائية المولدة محليًا يمكن أن تعد بديلاً جيدًا لمصادر الطاقة الكربونية- النفط ومشتقاته - خصوصًا مع وفرتها، هذا إلى جانب بدائل الطاقة التقليدية الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ التي تمتلك الولايات المتحدة قدرات علمية عالية لتنفيذ هذه المشروعات، إلى جانب توفر التكلفة، ووجود الأراضي اللازمة لإنشاء هذه المشروعات، في حين أن استكشاف النفط المحلي لن يُسهم في حل أزمة الاستيراد المتزايد للطاقة من الدول الغنية بالنفط.

كما عرض لطريقة غير تقليدية لتوليد الطاقة، وهي إنتاجها من مادة السيليلوز المستخلصة من النباتات، عبر تحويلها إلى الإيثانول؛ ذلك البديل الأكثر كفاءة للبنزين، وهي تلك الطريقة التي بدأ الترويج لها منذ عدة سنوات في العديد من دول العالم كالبرازيل، في حين تم تأجيل الإعلان عنها كمشروع تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن مشروع سليلوز- الإيثانول يتطلب من أجل تنفيذه أن تقوم القيادة السياسية الحالية، متمثلة في الرئيس والكونجرس الأمريكي بتأسيس البنية التحتية لهذا المشروع.

أي أن هناك تفكيرًا أمريكيًا - وأوروبيًا أيضًا - جديًا في الاعتماد على تحويل الغذاء إلى طاقة ما قد يضر الدول الفقيرة، ويرفع أسعار السلع الغذائية مقابل رفع أسعار

النفط ، وربما يستخدم هذا كسلاح مضاد لارتفاع أسعار النفط أو للضغط على الدول البترولية ، ما يفتح الباب أمام أهمية تصنيع الغذاء العربي .

معوقات اللجوء لمصادر الطاقة البديلة

في تساؤل طرحه أحد الحاضرين عن السيارات الكهربائية التي تعمل بالوقود البديل «Plug-In Electric Vehicles» ، والتي تم الترويج لها ضمن البرنامج المقترح لتحسين وترشيد استخدام الطاقة في الولايات المتحدة، وكيفية إغراء المواطن باستخدام هذا النوع من السيارات ، عبر إعلامه بفارق التكلفة ، وبالتالي التوفير الذي يمكن أن يجنيه ، لاسيما في ظل الإحباط الذي يُصيبه من فواتير الطاقة التي يقوم بدفعها ، أوضح السيناتور «لوجار» «Lugar» أن هذه الخطوة ستكون قابلة للتنفيذ ، أو بالأحرى للتناول عقب انتهاء الاستحقاق الانتخابي الرئاسي القادم في نوفمبر ٢٠٠٨م ، واقترح تعاون الحزبين الديمقراطي والجمهوري في هذا الإطار ؛ إذ إن هذا المشروع يحتاج إلى دعم القيادة السياسية بشكل كبير ، وذلك عبر بناء وتوفير البنية التحتية ثم الترويج للمشروع.

وعن تأثير اللجوء لاستخلاص الطاقة من مادة السيليلوز النباتية الموجودة في الذرة على ارتفاع مستويات تضخم أسعار الغذاء ، وأسعار السلع الوسيطة ، أوضح السيناتور «لوجار» «Lugar» أن الاستعانة بالذرة في توليد طاقة غير تقليدية لا يزال ضمن نطاق ضيق ، كما لا يتوقع أنْ يكون في المستقبل القريب بديلاً عن جزء كبير من اعتماد الولايات المتحدة على النفط ، وبالتالي فإن تأثيره على الأسعار سيكون محدودًا ، هذا إذا ما حدث تأثير .

وبالنظر إلى سعر الذرة وأنواع الأغذية المستخرجة منه ، يلاحظ على سبيل المثال أن سعر الذرة الخام لا يمثل أكثر من ٥٪ من سعر عبوة رقائق الذرة «Corn Flakes» هذا بالإضافة إلى إمكانية استخراج مادة إيثانول السيليلوز من أكثر من نبات إلى جانب الذرة مثل قصب السكر وغيره .

ويمكن بالتنسيق بين الولايات الأمريكية التغلب على نقص هذا المنتج في ولاية ما ، من ناحية ، والاستعانة بخبرات من سبقوا واشنطن في تنفيذ هذه المشروعات من ناحية

أخرى، وذلك عبر تعزيز سياسات الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية، لاسيما البرازيل التي يمكن الدخول معها في شراكةَ في هذا الإطار؛ للمساعدة والعمل على تطوير برنامج الطاقة البديلة غير التقليدية في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه ستمثل هذه الشراكات عاملاً مهمًا في تحسين الدخل القومي لهذه الدول وبالتالي تعزيز علاقات الولايات المتحدة بها.

وفي تساؤل آخر عن الدور المرتقب للرئيس الأمريكي القادم في حل قضايا أمن الطاقة، أشار السيناتور «لوجار» «Lugar» إلى أن الرئيس القادم أيًا ما كان انتماؤه الحزبي؛ فإن أولويات تناوله لمشكلات المجتمع الأمريكي ستحددها الاستبيانات التي أعدتها مؤسسات مهتمة بخدمة المجتمع الأمريكي، وبعض الصحف الكبرى وهي قضايا أمن الطاقة .

أي أن قضية أمن الطاقة - وفقًا للآراء الأمريكية التي قيلت على لسان مسئولين وخبراء كبار - ستكون أكثر إلحاحًا في أمريكا مستقبلاً، كما أن قضية إنتاج الطاقة البديلة لا تزال في مهدها ويصعب أن تؤثر على أهمية سلاح النفط ، ما يعني استمرار بقاء قوة سلاح النفط .

الرد إلكترونيًا.. بقطع وصلات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات

من ذلك قطع كابلات الإنترنت البحرية، أو وصلات الأقمار الصناعية التي تصل للعالم العربي من شركات غربية بالأساس، وتجربة انقطاع الإنترنت عن كامل منطقة الشرق الأوسط الأخيرة في أوائل فبراير ٢٠٠٨م كانت بروفة عملية.

فعندما قطعت أربعة كابلات بحرية عطّلت كافة وسائل الاتصال في العالم العربي (شركات - بنوك - بورصات.. إلخ) كان ذلك مثالاً واضحًا على ارتباط العرب والمسلمين بالغرب في تكنولوجيا الاتصال؛ بحيث يمكن عزلهم عن العالم، حتى إن هناك فرضيات لا تزال قوية تؤكد أن القطع حدث بفعل فاعل، سواء كان هذا الفاعل هو إسرائيل مثلاً التي لم ينقطع الإنترنت عنها، أو أجهزة استخبارات أجنبية

لتوصيل رسالةٍ ما، أو إنجاز عمل استخباري في المنطقة، وفي كل الأحوال، ظهرت قوة وخطورة هذا السلاح، وصعوبة التحكم العربي والإسلامي فيه.

وقد أشارت تقارير صحفية أمريكية إلى أن أزمة قطع الكابلات البحرية لشبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط لم يكن مصادفة، وأنه كان يستهدف إيران، وقالت صحيفة «أمريكان كرونيكل» الأمريكية ٤ فبراير ٢٠٠٨م: إن إيران هي أكثر دول المنطقة تضررًا من انقطاع الكابلات، وأن هذا الانقطاع جاء كتمهيد لضربة عسكرية أمريكية ضد طهران، أو «بروفة» لها، في ظل اعتماد القوات العسكرية على الاتصالات كمحور رئيس لعملياتها.

وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن الدولتين الوحيدتين اللتين لم تتأثرا بهذا القطع هما إسرائيل والعراق؛ حيث المصالح الأمريكية الأقوى في المنطقة، مؤكدة أنه ليس مصادفة أن يتم قطع الكابلين البحريين على بعد ٨ كيلو مترات من الإسكندرية، وبعد يومين يتم قطع كابل ثالث على مسافة ٥٦ كيلو مترًا من دبي في الخليج العربي، وقطع خط رابع ما أصاب عددًا من الدول بأضرار كبيرة في الاتصالات، أكثرها إيران.

وما يثير التساؤلات هنا أن الكابلين اللذين تم قطعهما للاتصالات بالإسكندرية هما كابل الاتصال الأساسي، والكابل الاحتياطي البديل له، والذي من المفترض أن يعمل في حال انقطاع الكابل الأول، وهو ما يعزِّز فرضية العمد في قطع هذين الكابلين تحديدًا، وأن قطعهما لم يكن مصادفة.

ولوحظ هنا أن وزير الاتصالات المصري طارق كامل لم يستبعد فرضية المؤامرة في تصريحات صحفية أكَّد فيها ميله إلى الاعتقاد بوجود «شبهة تعمد»، خاصة بعد قطع الكابل الثالث، وقال: «يبدو أن الموضوع كبير وخطير وغير مسبوق»!

أيضًا أشار تقرير نشرته وكالة أسوشيتدبرس الأمريكية إلى أن انقطاع هذه الكابلات البحرية يوضِّح لدول المنطقة كيف أنه «سيكون من السهل الهجوم على شبكات اتصالاتها»[1]!!

---

(١) موقع محيط، ٦ فبراير ٢٠٠٨م.

وهنـاك آراء أخـرى لخبراء تقول: إن سـبب قطع الكابـلات هو أن الحكومـة الأمريكيّة قطعت الكابـلات، ووضعت أجهزة تصنت واسـتخبارات (جديدة) بين أطـراف الكابلات المقطوعة لرفع مسـتويات التصنـت علـى المنطقة، أو على إيـران بالتحديـد، واتفقت مع الشـركات التي تملك الكابـلات علـى عدم الإفصاح عن سـبب القطع، وتقديم أيّ سـبب مقنـع، وأنّ الدليل على هذا أن الولايـات المتحدة الأمريكيّـة طوّرت في سـبعينيات القرن الماضي غواصـات بهدف التصنت علـى الكابلات البحرية للاتحاد السـوفييتيّ وقطع الاتصالات، ونفّذت هـذه العمليّات الغواصتان «هاليبوت» Halibut و«بارتشيه» Parche.

ويعتمـد أصحـاب هـذه النظريـات علـى حقيقـة أنّ قطـع الكابـلات متقـارب مـن الناحيـة الزمنيّـة والجغرافيّـة لدرجـة تجعـل المنهجيـة العلميّـة فـي التفكير تسـتبعد نظريـة المصادفة، بالإضافـة إلـى أنّ العـراق (القـوّات الأمريكيّـة فـي العـراق بالتحديـد) وإسـرائيل لـم يتأثـرا بالقطع، الأمر الذي يدلّ على العناية بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكيّة في المنطقة.

ويُضـاف إلـى ذلك أنّ قطـع الكابلات يحتـاج إلى تدريبـات متقدمـة للتقنيين، وإلـى معدات غوص متقدمة بسبب العُمق الكبير الذي توجد فيه الكابلات.

وقـد تكـون هـذه الحادثـة مجـرد تجربـة لتـرى الولايـات المتحـدة الأمريكيّـة وإسـرائيل كيفيّـة تعافـي (أو انهيـار) الـدول فـي حـال قطـع الإنترنـت عنهـا، ويجـب أن يكـون هـذا الحدث إنذارًا لرفع وتطوير مستويات الأمن الرقمي[1].

الآثار غير المباشرة:

- التحـول للطاقـة البديلـة بصـورة تلقائيـة، وعـودة التركيـز علـى أبحـاث بدائـل الطاقـة غيـر النفطيـة، فـي ظـل ارتفـاع أسـعار النفـط، فأحـد عوائـق الاسـتمرار فـي إنتـاج طاقـة بديلـة للنفـط علـى نطـاق واسـع بصـورة اقتصاديـة؛ كانـت ارتفـاع تكلفتهـا مقارنـة بالنفط الرخيـص، ومـن الطبيعـي أن يـؤدي ارتفـاع سـعر النفـط للتركيـز مـرة أخـرى علـى الطاقـة البديلـة، وأن دولاً عديـدة ستسـعى لتنشـيط اختراعـات الطاقـة البديلـة (خصوصًـا الطاقـة الذرية التي بدأت دول عدة تلجأ لها بعد تردد).

(١) جريدة الشرق الأوسط، ١٢ فبراير ٢٠٠٨م، العدد ١٠٦٦٨.

- الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء (غير المقصود)؛ بسبب استخدام الغذاء في استخراج الطاقة البديلة، ما يثير مشكلات عالمية وضغوطًا معيشية سيكون أكثر من سيتأثر بها هي الدول الفقيرة والنامية، وأغلبها دول عربية وإسلامية.

- تحول العالم بصورة متسارعة باتجاه الطاقة النووية الرخيصة، وما قد يترتب على هذا من صعوبة التحكم في تخصيب اليورانيوم، واحتمالات الزحف العالمي باتجاه تصنيع أسلحة نووية؛ بحيث تخرج السيطرة النووية عن دائرة الكبار لعشرات وربما مئات الدول الأخرى.

ونشير هنا إلى أن بعض هذه الدول المتضررة من ارتفاع أسعار النفط هي دول عربية؛ حيث إن نصف الدول العربية تقريبًا تشتري النفط، كما نشير إلى إعلان مصر رسميًا يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧م الدخول لعصر الطاقة النووية ببناء ثمانية مفاعلات نووية سيتم شراء أولها، وتصنيع السبعة الأخرى، وإعلان سبع دول عربية أخرى هي: الجزائر والسودان، والمغرب وتونس، والإمارات والسعودية، والأردن، نيتها امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض توليد الطاقة، ما فتح المجال واسعًا لدخول العرب للنادي النووي من أبوابه الواسعة بعدما ظلت غالبية الدول العربية ترتاد هذا الباب من أضيق أبوابه، عبر مفاعل واحد صغير أو اثنان للأبحاث لا تستوعب غالبًا الكفاءات النووية العربية التي تهاجر أو تُجتذَب للخارج، ولكن مشكلة هذه التكنولوجيا أيضًا أنها «تسليم مفتاح» من الدول الغربية أيضًا التي يمكنها حجبها.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٨/١٤٤١٦